

Distr.: General
3 May 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها
الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتنفيذ
نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدتها
الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص

نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية

تقرير الأمين العام

موجز

تمخض عن المؤتمرات واجتماعات القمة التاريخية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات وسنوات ما بعد عام ألفين توافق آراء عالمي غير مسبوق بشأن رؤية مشتركة للتنمية. ومهد ذلك الإطار العريض القاعدة بدوره السبيل لمؤتمر قمة الألفية، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات الطموحة والمحددة زمنياً. وتم ضم هذه الأهداف معاً لاحقاً بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية، التي نُحِث في توليد زخم هائل لتلبية احتياجات أشد الناس فقراً في العالم.

* E/2005/100

وإذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية تشكل منبرا هاما لتلبية تلك الاحتياجات، فإنها لا تشكل في حد ذاتها "خطة كاملة للتنمية"، كما أكد ذلك الأمين العام في التقرير الذي أعده لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر⁽¹⁾، بل ينبغي العمل على تحقيقها باعتبارها جزءا من "برنامج أعم للتنمية" يشمل أيضا احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، أو المسائل المتعلقة بتنامي أوجه عدم المساواة والأبعاد الأعم للتنمية البشرية. كما ينبغي أن يعالج خطة التنمية الأعم أيضا المسائل التي تتطلب الأخذ بنهج طويلة الأجل، مثل الأثر المتفاوت للعولمة، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الإدارة الاقتصادية العالمية، ومسألة الصلات بين التنمية والصراعات. وقد عولجت هذه المسائل بتعمق في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها للقمة، التي تتيح توافق آراء عريض القاعدة للسعي إلى تحقيق برنامج التنمية للأمم المتحدة بأكمله. ويشمل البرنامج طائفة شاسعة من المسائل المترابطة فيما بينها، تتراوح بين المساواة بين الجنسين، مروراً بالاندماج الاجتماعي والصحة والعمالة والتعليم والبيئة والسكان، وصولاً إلى حقوق الإنسان، والمالية وأسلوب الحكم.

ويتصل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتنفيذ خطة التنمية الأعم اتصالاً وثيقاً. وسيُكفلان عن طريق الإدماج الفعال لتنفيذ النتائج النهائية للمؤتمرات مع الأهداف الإنمائية للألفية بالتركيز على المسائل المتصلة اتصالاً وثيقاً بالأهداف التي تشمل نتائج المؤتمرات. ويحدد هذا التقرير المسائل الأساسية ذات الأهمية الجوهرية في بلوغ الأهداف الإنمائية ويستخدمها أداة لاستعراض التقدم المحرز في التنفيذ. ويخلص التقرير إلى أن هناك ثغرة في التنفيذ ينبغي سدها. وتحقيقاً لهذا الغرض، يقدم التقرير عدداً من التوصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٥-١ مقدمة - أولاً
٦	٨٩-٦ تنفيذ نتائج المؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها للقمة - ثانياً
٦	١٠-٦ تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية . ألف -
١٤	٦٠-١١ التقدم المنجز والثغرات في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية . باء -
١٤	١٥-١١ ١ - القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية .
١٥	١٩-١٦ ٢ - النهوض بالتعليم ومحو الأمية .
١٦	٢٤-٢٠ ٣ - تقديم الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض والحد من الوفيات .
١٨	٢٨-٢٥ ٤ - النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .
١٩	٣٣-٢٩ ٥ - النهوض بالعمالة .
	 ٦ - تحقيق الاندماج الاجتماعي ومعالجة مواطن الضعف لدى
٢٠	٣٩-٣٤ المجموعات الاجتماعية .
٢٢	٤٩-٤٠ ٧ - ضمان الاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية
٢٤	٥٤-٥٠ ٨ - تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان .
٢٦	٦٠-٥٥ ٩ - معالجة تحديات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة .
٢٧	٨٦-٦١ الصكوك الأساسية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية . جيم -
٢٧	٧٣-٦١ ١ - تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية .
	 ٢ - تسخير السياسات الاقتصادية الكلية لخدمة نمو اقتصاد مستمر
٣٢	٧٧-٧٤ ومنتج لفرص العمل .
٣٤	٨٢-٧٨ ٣ - تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .
٣٥	٨٦-٨٣ ٤ - تحسين دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية .
٣٦	٨٩-٨٧ الاستنتاجات والتوصيات . دال -
٣٩	١٠٩-٩٠ نحو تحقيق خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية - دور منظومة الأمم المتحدة .

٣٩	٩٩-٩١	ألف - على الصعيد المشترك بين الوكالات
٤٢	١٠٨-١٠٠	باء - على المستوى الحكومي الدولي
٤٥	١٠٩	جيم - التوصيات
٤٦	١١١-١١٠	رابعا - مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر

أولا - مقدمة

١ - ليس القضاء على الفقر أملا عزيز المنال أو هدفا لا سبيل إلى تحقيقه. فهناك أدلة وافرة تثبت ذلك. وثمة عدد من البلدان النامية التي نجحت في انتشار مئات الملايين من الناس من براثن الحرمان والفقر المستدم. وهؤلاء الرجال والنساء والأطفال الآن فرص متساوية للنهوض بأنفسهم. وقد تيسر تحقيق هذه التغييرات بفضل بلوغ معدلات أعلى للنمو الاقتصادي والإبقاء عليها والاستثمار في الناس والاستجابة لاحتياجاتهم الأساسية وتطلعاتهم.

٢ - ورغم المعرفة الجيدة بحلول مشكلتي الفقر والحرمان، هناك ما يزيد على بليون شخص لا يزالون يعيشون في حالة فقر مدقع ويكافحون الجوع والمرض دوما عبر الأجيال، رغم إمكانية الوقاية منهما. ويوجد اليوم حوالي ٣٩ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنخر أمراض مثل داء السل والملاريا بصمت حيوية المجتمعات وتودي بحياة الملايين كل سنة. وما زال التمييز الجنساني والتحيز متفشين. ويشكل التدهور البيئي وتغير المناخ خطرا جسيما على آفاق التقدم في البلدان النامية. وتختلف الصراعات العنيفة خسائر فادحة لأنها تسبب في انتكاس التنمية.

٣ - ورغم ذلك، هناك أمل وهناك تصميم متزايد على التغلب على هذه التحديات. ويقوم هذا التصميم على أركان ثلاثة أولها أن للعالم موارد وافرة وتكنولوجيات لمكافحة خطري الفقر والجوع. ثانيا، هناك إدراك أفضل إلى حد بعيد لأسباب التحديات الإنمائية وأبعادها المتعددة؛ وثمة أيضا مزيد من الاعتراف بالصلات القائمة بين التنمية والأمن، وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية. ثالثا، هناك توافق آراء غير مسبوق بشأن اعتماد رؤية مشتركة للتنمية، تم التوصل إليه من خلال المؤتمرات واجتماعات القمة التاريخية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات وسنوات ما بعد عام ٢٠٠٠. وقد ساعدت هذه المؤتمرات على بلورة إطار شامل وتوافقي ومعيارى لمعالجة التحديات الإنمائية التي تشترك فيها طائفة واسعة من المسائل المترابطة، المتراوحة بين المساواة بين الجنسين، مروراً بالاندماج الاجتماعي والصحة والتعليم والعمالة والبيئة وحقوق الإنسان والسكان وصولاً إلى المالية وأسلوب الحكم.

٤ - ومهدت المؤتمرات واجتماعات القمة المعقودة في التسعينات بدورها السبيل لمؤتمر قمة الألفية، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات الطموحة والمحددة زمنيا. وقد حشدت الأهداف الإنمائية للألفية جهودا غير مسبوقة لتلبية احتياجات أشد الناس فقرا في العالم. وتتيح هذه الأهداف فرصة فريدة لتحقيق إنجازات كبيرة بحلول عام ٢٠١٥. وتلك

هي الرسالة الرئيسية في تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“^(١).

٥ - وإذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية تتيح منبرا هاما لتلبية احتياجات أشد الناس فقرا في العالم، فإنها كما أشير في التقرير الذي أعده الأمين العام لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، لا تشمل بعض المسائل الأعم التي تناولتها المؤتمرات. ولا تشمل أيضا الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية المتوسطة الدخل، أو مسألة تنامي أوجه عدم المساواة والأبعاد الأعم للتنمية البشرية والحكم السديد. ومن المسائل الأعم التي تتطلب الأخذ بنهج طويلة الأجل التفاوت المتزايد في التجارب الإنمائية؛ والأثر المتفاوت للعولمة، وضرورة توفير مجال للسياسات العامة، وتعزيز الشفافية وزيادة مشاركة العالم النامي في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي الدولية وإسماع صوته فيها، فضلا عن مسألة كيفية مساهمة التخلف في التعجيل باندلاع الصراعات. وقد عولجت هذه المسائل بتعمق في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها للقمة، التي تتيح إطارا متفقا عليه للسعي إلى تحقيق برنامج التنمية بأكمله، بما فيه الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا - تنفيذ نتائج المؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها للقمة

ألف - تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

٦ - يتصل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اتصالا وثيقا بتنفيذ خطة التنمية الأعم. وينبغي اعتبارهما يكملان أحدهما الآخر. فعلى سبيل المثال، ظل الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمعات جامعة في صلب مواضيع المؤتمرات واجتماعات القمة، ورغم أنهما ليسا جزءا من إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فلهما أهمية جوهرية في تحقيق الأهداف. على غرار ذلك، ينبغي السعي إلى تحقيق الهدف ٧ المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية ضمن الإطار الأعم المتعلق بالتنمية المستدامة والمتخض عن مؤتمري جوهانسبورغ وريو. كذلك، فإن الغايات المدرجة في الأهداف بشأن توفير العمالة للشباب والنساء تشكل جزءا لا يتجزأ من الالتزام بالعمالة الكاملة الوارد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية.

٧ - وهناك صلة مهمة أخرى بين الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات توجد في مجال حقوق الإنسان. فرغم أن الإعلان بشأن الألفية أكد مجددا الالتزام بحماية حقوق الإنسان، فإن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان هو الذي نص بوضوح على عدم قابلية الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان للتجزئة وعلى الترابط فيما بينها. ويتيح ذلك الإطار المتفق عليه لحقوق الإنسان، بما فيه الحق في التنمية، أساسا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - ويركز كل مؤتمر من المؤتمرات على جانب محدد من التنمية له صلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويساهم في إحراز تقدم في خطة التنمية الأعم. وقد تمخض عن كل مؤتمر زخم سياسي خاص به وجهات ذات مصلحة تلتزم بتنفيذ نتائجه. ولذلك من المهم الإبقاء على الهوية المتميزة لكل عملية من عمليات متابعة المؤتمرات. وفي الوقت نفسه، هناك عناصر كثيرة تشترك فيها نتائج المؤتمرات. ومن المهم كذلك لإحراز تقدم بهذا الشأن تحديد تلك العناصر المشتركة وتحليلها، واعتبارها بصفاتها تلك. وتنبع الحاجة إلى القيام بذلك، التي تقوم عليها الدعوة إلى "المتابعة المتكاملة للمؤتمرات"، من اعتبارات تتجاوز كثيرا ما يستصوب بوضوح من تجنب للازدواجية وتشتيت للجهود. وتستجيب تلك الحاجة إلى شرطين موضوعيين ذوي صلة وهما: بلوغ الحد الأمثل لتأثير مختلف عمليات التنفيذ؛ وبلورة نهج متعدد القطاعات يقر بأن النتيجة المحققة في قطاع ما كثيرا ما تتوقف على عوامل خارج ذلك المجال المحدد، ويصوغ لغرض واضح سياسات وإجراءات متعددة الجوانب للنهوض بذلك النهج. فعلى سبيل المثال، قد يكون تحسين مستوى إلمام الأمهات بالقراءة والكتابة وزيادة إمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي أكثر مساهمة في تحسين معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة من مجرد زيادة إمكانيات الاستفادة من المرافق الصحية. وبالمثل، قد يزيد معدل القيد بالمدارس بفضل تحسين الطرق وتيسير أسباب الحصول على المياه حتى لا يضطر الأطفال، لا سيما البنات، إلى الذهاب بحثا عنها في مصادر نائية. وفي اجتماع تحضيري للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عقد في نيويورك ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، أكد المجلس الصلات القوية بين جميع الأهداف الإنمائية المنبثقة عن المؤتمرات وأبرز الآثار الجانبية للتقدم المحرز في كل هدف على حدة. وتمثلت الرسالة الرئيسية لذلك الاجتماع في ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في المجالات المترابطة المتمثلة في الصحة والتعليم واستدامة أسباب الرزق والمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار والحكم السديد.

٩ - تتضمن ولاية قمة أيلول/سبتمبر في قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨، المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، إجراء استعراض "للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا" وتتضمن أيضا إجراء استعراض "للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة". والإسهام الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النهوض بولاية القمة، ضمن النهج الموجزة أعلاه، هو تحديد مجالات السياسة الأكثر حسما والتي تمهد السبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، واقتراح مسار شامل للتقدم في ذلك الاتجاه. والقصد من المجالات التالية

هو لفت الانتباه إلى مسائل العمل الحاسمة التي جرى التشديد عليها بصفة متكررة في نتائج المؤتمرات والقمم، كما يتبين من المربع ١؛ وبرغم عدم وجود توجد تقسيمات قاطعة بين التحديات والوسائل، يمكن اعتبار المجموعة الأولى من المسائل بوصفها التحديات الأساسية واعتبار المجموعة الثانية أدوات رئيسية ضرورية للتنفيذ:

(أ) التحديات الأساسية:

- القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية
- النهوض بالتعليم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة
- توفير الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض وخفض معدل الوفيات
- النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- تشجيع التوظيف
- تحقيق الإدماج الاجتماعي والتصدي لأوجه ضعف الفئات الاجتماعية
- ضمان الاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية لأغراض التنمية
- تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان
- التصدي لتحديات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

(ب) الأدوات الرئيسية:

- تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية
- جعل سياسات الاقتصاد الكلي تعمل من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومولد لفرص العمل
- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل التنمية

١٠ - ولا بد من توضيح أن إبراز المجالات المبينة أعلاه لا يعني تضيق نطاق المسائل التي تغطيها المؤتمرات والقمم أو استبعاد أي مسائل. وإنما قصد به أن يكون بمثابة أداة لوضع أطر موحدة للسياسات العامة على المستويين الوطني والدولي، وتقوية الروابط المباشرة مع الاستراتيجيات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية على نحو ما يدعو إليه تقرير الأمين العام لقمة أيلول/سبتمبر، وتيسير الرصد والتقييم الفعالين لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية.

المواضيع المشتركة	المؤتمرات والقمم الدولية	إعلان الألفية	الأهداف/الغايات الإنمائية للألفية
القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية	<ul style="list-style-type: none"> المؤتمر الدولي المعني بالتغذية (١٩٩٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، مؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠) 	<ul style="list-style-type: none"> جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وتخليص البشرية قاطبة من الفاقة. تخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥ 	<ul style="list-style-type: none"> تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥
النهوض بالتعليم ومحو الأمية	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، توفير التعليم للجميع (١٩٩٠)، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، الرابطة العالمية للتعليم (٢٠٠٠) 	<ul style="list-style-type: none"> كفالة تمكين الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وتمكين الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة، وذلك بحلول عام ٢٠١٥ 	<ul style="list-style-type: none"> أن تكفل، بحلول عام ٢٠١٥، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.
توفير الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض وخفض معدل الوفيات	<ul style="list-style-type: none"> توفير التعليم للجميع (١٩٩٠)، مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وجعلها تبدأ في الانحسار بحلول عام ٢٠١٥ مساعدة أفريقيا على بناء قدراتها على التصدي لانتشار ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة 	<ul style="list-style-type: none"> تخفيض معدلات الوفيات النفاسية، بحلول عام ٢٠١٥، بمقدار ثلاثة أرباع المعدلات الحالية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثلثي المعدلات الحالية وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وجعلها تبدأ في الانحسار بحلول عام ٢٠١٥ 	<ul style="list-style-type: none"> خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ خفض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى وجعلها تبدأ في الانحسار بحلول عام ٢٠١٥

المواضيع المشتركة	المؤتمرات والقمم الدولية	إعلان الألفية	الأهداف/الغايات الإنمائية للألفية
تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، الجمعية العالمية للشيوخ (٢٠٠٢) 	<p>البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)</p> <ul style="list-style-type: none"> تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض اتخاذ تدابير لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 	<ul style="list-style-type: none"> إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥
تشجيع التوظيف	<ul style="list-style-type: none"> المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي للشباب (١٩٩٨) عملية تمويل التنمية (٢٠٠٢) 	<ul style="list-style-type: none"> وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرصة حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج 	<ul style="list-style-type: none"> بالتعاون مع البلدان النامية، وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً
إحراز الإدماج الاجتماعي والتصدي لأوجه ضعف المجموعات الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر الثاني (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي للشباب (١٩٩٦)، الجمعية العالمية للشيوخ (١٩٩٨)، الجمعية العالمية للشيوخ (٢٠٠٢)، المناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (٢٠٠١)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) 	<ul style="list-style-type: none"> يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقاً لمبدأين أساسيين هما الإنصاف والعدالة الاجتماعية. يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتراف بها باعتبارها رصيذاً ثميناً للبشرية. اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأفعال العنصرية وكرهية الأجانب المتزايدة، وتعزيز زيادة الوثام والتسامح في جميع المجتمعات 	

المواضيع المشتركة	المؤتمرات والقمم الدولية	إعلان الألفية	الأهداف/الغايات الإنمائية للألفية
ضمان استدامة البيئة وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، المؤتمر الثاني (١٩٩٦)، المؤتمر العالمي بشأن تقلص الكوارث الطبيعية (١٩٩٤)، المؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢)، المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث (٢٠٠٥)، الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة (٢٠٠٥) 	<ul style="list-style-type: none"> إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية وفقا لمبادئ التنمية المستدامة وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة تخفيض نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، ووقف الاستغلال غير المستدام لموارد المياه عن طريق استحداث استراتيجيات لإدارة الماء تحقيق تحسن كبير في حياة مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ ضمان بدء نفاذ بروتوكول كيوتو تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة الحث على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذًا تامًا في البلدان التي تتعرض للجفاف أو لتصحّر أو لكليهما بصورة خطيرة، ولا سيما في أفريقيا تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان 	<ul style="list-style-type: none"> إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وعكس اتجاه انحسار الموارد البيئية تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول الدائم على مياه الشرب المأمونة، وعلى النظافة الأساسية، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة
تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، الجمعية العالمية للشيخوخة (٢٠٠٢) المؤتمر العالمي للشباب (١٩٩٨)، المؤتمر العالمي المناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (٢٠٠١)، عملية تمويل التنمية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) 	<ul style="list-style-type: none"> احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيّد بأحكامه بصورة تامة السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع تعزيز القدرات على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات 	<ul style="list-style-type: none"> الالتزام بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيدين الوطني والعالمي

المواضيع المشتركة	المؤتمرات والقمم الدولية	إعلان الألفية	الأهداف/الغايات الإنمائية للألفية
التصدي لتحديات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً (٢٠٠١)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢)، المؤتمر العالمي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)، المؤتمر الوزاري السنوي الرابع بشأن البلدان النامية غير الساحلية، ألسا - ألسا (٢٠٠٣)، الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة (٢٠٠٥) 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون كفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك اعتماد سياسة تسمح بوصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون فرض رسوم أو حصص عليها معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية التصدي لتحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً نقل التكنولوجيا 	<ul style="list-style-type: none"> معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وتشمل اعتماد سياسة تسمح بوصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية ومن الخضوع للحصص، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية
تقوية الشراكة العالمية للتنمية	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، عملية تمويل التنمية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (٢٠٠٣) 	<ul style="list-style-type: none"> يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي وأن تجري ممارسة هذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف خلق نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ويتسم بالانفتاح والإنصاف والارتكاز على القانون والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز منح المساعدة الإنمائية بمزيد من السخاء، ولا سيما للبلدان التي توظف مواردها من أجل التقليل من الفقر تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالديون دون مزيد من الإبطاء، والتعامل بصورة شاملة وفعالة مع مشاكل ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لضمان إمكانية تحمل الدين على المدى الطويل 	<ul style="list-style-type: none"> المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز (يشمل التزاماً بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي) المعالجة الشاملة لمشاكل الديون لجعل تحمل الدين ممكناً على المدى الطويل، ويشمل ذلك البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الدين الرسمي الثنائي التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائدها التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعاون مع شركات المستحضرات

الأهداف/الغايات الإنمائية للألفية	إعلان الألفية	المؤتمرات والقمم الدولية	المواضيع المشتركة
الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	<ul style="list-style-type: none"> الالتزام بالشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية، وبالحكم الرشيد داخل البلدان وعلى المستوى الدولي تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي وأن تجري ممارسة هذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف 	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، عملية تمويل التنمية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) 	جعل سياسات الاقتصاد الكلي تعمل من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومولد لفرص العمل
	<ul style="list-style-type: none"> كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع تشجيع صناعة المستحضرات الطبية علي جعل العقاقير الأساسية متاحة علي نطاق أوسع ومتيسرة للجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية 	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، عملية تمويل التنمية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (٢٠٠٣)، الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - موريشيوس (٢٠٠٥)، المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث (٢٠٠٥) 	تشجيع العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية
	<ul style="list-style-type: none"> إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع المجتمع المدني العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولاً، مما يسمح بأن يشارك فيها جميع المواطنين، في كل البلدان، مشاركة حقيقية 	<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، عملية تمويل التنمية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (٢٠٠٢)، مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (٢٠٠٣) 	تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل التنمية

باء - التقدم المنجز والثغرات في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية

١ - القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية^(٢)

١١ - وضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦)، وغيرهما من المؤتمرات التي سبقتها أو تلتها^(٣)، أهدافا للقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، وحاولت استيعاب الفقر بمختلف جوانبه ومظاهره. وقد عالج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص مسألة الفقر بمعناها الأوسع، أي من حيث أنه ليس الافتقار المستمر للدخل الملائم لتلبية حاجات الاستهلاك الأساسية فحسب، بل الاستبعاد والتهميش وعدم المساواة أيضا.

١٢ - استمد الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالفقر والجوع من النتائج المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة، كما أن تحقيق هذا الهدف يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ السياسات العديدة المتمخضة عنها. ولا يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع لزيادة الدخل فقط إلا إذا رافق هذه الزيادة تحسين للخدمات الصحية الأساسية، ومنها خدمات الصحة الإنجابية، وكذلك التوظيف والإنتاج الزراعي والاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين والتعليم. وهذا ما يقرّ به إعلان الألفية على النحو الواجب. وقد أبرز تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" أنه بالرغم من الانخفاض الكبير في نسبة الفقر المدقع التي تحققت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإن العديد من البلدان غدت أكثر فقرا، وإن لفي تزايد عدم المساواة في أجزاء واسعة من العالم تأكيد على أن ثمار التنمية موزعة على نحو غير متساو. يضاف إلى ذلك تزايد عدد الأحياء الفقيرة وافتقار جزء كبير من العالم إلى ما يلبي حاجاته الأساسية من الطاقة.

١٣ - لقد خلفت النزاعات العنيفة التي تدور في العديد من البلدان النامية ورائها أثرا عميقا معاكسا لطريق التنمية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ٦٠ في المائة من أقل البلدان نموا شهدت صراعات أهلية مختلفة في شدتها ومدتها منذ عام ١٩٩٠. وفي هذه الحالات يتعين النظر إلى التنمية عبر منظار منع نشوب الصراعات. ومن الضروري أن توجه السياسات والبرامج وفق نهج استراتيجي طويل الأجل يعالج مسألتي السلام والتنمية في آن معا، ويعالج في الوقت نفسه أسباب الصراعات العنيفة وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

١٤ - أما الهدف المتمثل في خفض عدد الجوع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فلا يمكن اعتباره ماضيا في المسار الصحيح. ويكشف التحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة عن عدة عوامل مشتركة تفرّق بين البلدان التي حالها التوفيق وتلك التي عانت من انتكاسات. فالبلدان التي نجحت في الحد من الجوع تتميز بنمو اقتصادي أسرع نسبيا، وبنمو

أسرع في قطاعها الزراعية على الأخص (بنسبة ٣,٢ في المائة في المتوسط). وسجلت في الوقت نفسه معدلات نمو سكاني أكثر بطئا ومعدلات إصابة أقل بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي ذلك دروس تبين الصلات الوثيقة بين النمو الاقتصادي، لا سيما معدلات النمو الزراعي، والقضاء على الفقر والمرض والحد من الجوع. وبناء على ما أوصي به في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام، فإن التنمية الريفية التي تزيد من الناتج الغذائي والدخل ينبغي أن تكون استثمارا وطنيا وأولوية في ميدان السياسات. وفي أفريقيا على وجه الخصوص ينبغي البدء في عام ٢٠٠٥ بثورة خضراء للقرن الحادي والعشرين.

١٥ - وتكمن جذور الفشل في تحقيق أهداف الحد من الفقر وأغراضه في ببطء النمو الاقتصادي مقارنة بالمستويات اللازمة لمكافحة الفقر. كما أن ندرة الموارد في العديد من البلدان النامية قد حدت بشدة من إمكانيات الإنفاق في الميزانيات على السياسات والبرامج الرامية إلى خفض مستويات الفقر والجوع والبطالة. أما الاستثمارات، ومنها الاستثمارات في رأس المال البشري، فلم ترق إلى المستوى والحجم اللذين يمكن أن يحدثا تغييرا ملموسا في هذا الصدد. فعلى البلدان التي تعاني من الفقر المدقع أن تضطلع باستراتيجيات إنمائية واستثمارية لصالح الفقراء تشتمل على زيادة مستوى الاستثمارات العامة وبناء القدرات وحشد للموارد المحلية، وتدعمها المساعدة الرسمية الإنمائية. وينبغي إجراء تقييم متأن لمواطن الضعف في القطاعات والقدرات القطاعية في أجل المتوسط والأجل الطويل واستخدامه عند وضع السياسات والبرامج التي ينبغي أن تجمع بين الدمج الاجتماعي وإزالة الفوارق. وينبغي دمج خدمات الهياكل الأساسية على نحو منهجي، بما فيها السكن والطاقة المتجددة والمرافق الصحية وإدارة النفايات ضمن الاستراتيجيات الإنمائية.

٢ - النهوض بالتعليم ومحو الأمية

١٦ - ما زال التعليم ومحو الأمية أساسا للاستراتيجيات الإنمائية. وتصدر هذه الرسالة عن كل من مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها، وكانت محط اهتمام خاص في المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع (١٩٩٠) والمنتدى العالمي للتعليم (٢٠٠٠) الذي اعتمد في إطار عمل دكار: توفير التعليم للجميع: تحقيق التزامنا الجماعي. وقد أبرزت مؤتمرات القمة والمؤتمرات أبعاد التعليم المتعددة (الوصول إلى التعليم وتكاليفه ومسائل الالتحاق بمؤسسات التعليم والتسرب منها والتميز القائم على نوع الجنس، ومحو الأمية، بما في ذلك محو الأمية بين البالغين)، واعتمدت استراتيجيات ومناهج عمل مفضلة.

١٧ - ويشكل الهدف الإنمائي للألفية المعني بالتوصل إلى توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بوتقة تجمع أهداف التعليم الأساسية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة.

وحيث أن هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة قد اتفقت على أهداف تغطي نطاقا أوسع، فإن تنفيذها سيعزز إنجاز الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالتعليم. أما الصلات التي أبرزتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة بين التعليم والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين والصحة وحقوق الإنسان فتشكل النطاق الأوسع الذي سيتحقق فيه النهوض بأهداف التعليم، وأهم من ذلك استمرارها على مر الزمن.

١٨ - كان الأداء متفاوتا في غالبية أجزاء العالم. فمن المتوقع ألا ينجح نصف جميع البلدان تقريبا وتشمل ما يزيد على ٦٠ في المائة من سكان العالم في تحقيق هدف واحد على الأقل من أهداف التعليم، أي الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي في العالم وتحقيق تحسن في مجال محو الأمية لدى البالغين وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم.

١٩ - ويحدد تقرير الأمين العام المهمة المتمثلة في ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع وتوسيع نطاق التعليم الثانوي والتعليم العالي باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. وتعتبر مجانية التعليم الابتدائي عنصرا أساسيا لضمان نسبة التحاق أعلى ولخفض نسبة ترك الدراسة. لكن لا بد من الاعتراف بوجود تكاليف بديلة. ففي الأسر التي لا يذهب أطفالها إلى المدرسة ويضطلعون في الغالب بمساعدة البالغين في العمل غير الرسمي، لا تشكل مبادلة العمل غير الرسمي بالتعليم المجاني عاملا مرجحا بالضرورة لخيار التعليم. لذلك، لا بد أن تشفع الحوافز في هذه الحالات بأنشطة موجهة في عدد من المجالات التي تجمع بينها روابط مشتركة. ولضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع، لا بد من أن يرافق توسيع نطاق التعليم الثانوي والتعليم العالي ومجانبة التعليم الابتدائي تقديم حوافز أخرى، كالوجبات المجانية وتحسين الهياكل الأساسية كتشق الطرق الفرعية إلى المدارس وتوفير مياه الشرب والخدمات الصحية والمرافق الصحية. كما يتعين زيادة المساعدة التي تعهدت الجهات المانحة بتقديمها في إطار عمل دكاكار.

٣ - تقديم الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض والحد من الوفيات

٢٠ - الصحة ليست حقا أساسيا من حقوق الإنسان فحسب، بل هي أيضا عامل أساسي من عوامل التنمية الاقتصادية. ولا يشمل ذلك تقديم الرعاية الصحية الملائمة في الوقت المناسب فحسب، بل الوصول إلى المياه المأمونة والصالحة للشرب، والمرافق الصحية الملائمة والإمداد الملائم بالغذاء السليم، وضمان التغذية والسكن، وضمان شروط وظيفية وبيئية صحية، والحصول على التثقيف والمعلومات في مجال الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. لذلك، فإن الاضطلاع بأنشطة في قطاع الصحة مصحوبة باستراتيجيات تكميلية خارج هذا القطاع يشكل عنصرا أساسيا لإنجاز جميع الأهداف المتعلقة بالصحة.

٢١ - كانت هذه هي الرسائل الأساسية الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات، بما فيها برنامج عمل القاهرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) واستعراضه بعد خمس سنوات وعشر سنوات، وكذلك إعلان بيجين (١٩٩٥) وبرنامج عمله واستعراضه بعد خمس سنوات وعشر سنوات، وإعلان الالتزامات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٢٠٠١)، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠) واستعراضه بعد عشر سنوات. وتعكس الأهداف الإنمائية للألفية جميع هذه الأهداف والغايات.

٢٢ - وتسهم التدابير الرامية إلى التأثير على السلوك الديمغرافي والديناميكيات السكانية، كذلك التي يتضمنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إسهاما هاما في إنجاز الأهداف المتعلقة بالصحة. وبالرغم من تسجيل بعض التقدم، إلا أن مواطن الضعف ما زالت عديدة. ففي كل عام يموت ملايين الأطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر. وفي كل عام يموت نصف مليون امرأة دون داع، لأسباب تتصل بالحمل وبسبب الافتقار للرعاية الوقائية قبل الولادة وللقابلات المدربات وللتحويل إلى مراكز الطوارئ المختصة في ميدان التوليد، كما يستمر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في حصاده المدمر. ويخلف هذا الوباء أثرا عارما على السكان.

٢٣ - ففي نهاية عام ٢٠٠٤، بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٣٩ مليون نسمة، منهم ٤,٩ مليون من المصابين الجدد في عام ٢٠٠٤، ولقى ٣,١ مليون نسمة حتفهم جراء الإصابة بهذا المرض. وقد أولت الدورة الثامنة والثلاثون للجنة السكان والتنمية اهتماما خاصا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصلاته بالفقر، كما شددت على الحاجة إلى تعزيز الصلات والتنسيق بين السياسات والبرامج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية، وإدراجها ضمن خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، باعتبارها استراتيجية ضرورية لمكافحة تفشي هذا الوباء.

٢٤ - وغالبا ما يرتبط انعدام التقدم في مسائل الصحة والوفيات بمواطن الضعف في الاستراتيجيات الوطنية وتأخر التعاون على المستوى الدولي. وثمة حاجة إلى أنظمة صحية متينة لضمان وصول الجميع إلى الخدمات الصحية الأساسية ولبناء جبهة دفاعية موثوقة تسهم في احتواء الأوبئة. ويتعين أن تقوم استراتيجيات الأنظمة الصحية على تقييم وتنبؤ مقنعين لإمكانيات تفشي الأمراض وأسبابها الفورية وغير المباشرة. ويتعين أن تتوخى السياسات الوطنية والتعاون الدولي تدريب العاملين من الأطباء ومساعدتهم وتقديم الأدوية الأساسية وتوفير الهياكل الأساسية الطبية وما يتعلق منها بالمرافق الصحية. وجميع هذه

الأمر تستدعي رفع مستوى الاستثمارات وتوطيد الهياكل الأساسية وإلغاء الرسوم المفروضة على المستفيدين، ويجب ربطها بالاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تحقيق أهداف أخرى كالقضاء على الفقر والبطالة وتوفير المياه والمرافق الصحية والبيئة والتعليم. كما أن المرونة التي يتسم بها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في معالجته للحاجات العامة، كالوصول إلى الأدوية الضرورية، ينبغي أن تستخدم على نحو أوفى وأكثر فعالية، وينبغي إظهار إرادة سياسية بشأنها.

٤ - النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٥ - يعتبر المجتمع الدولي أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، بمثابة أهداف ذات أولوية (انظر الإطار ١). كما أن العنف القائم على أساس التحيز القائم على نوع الجنس وجميع أشكال التحرش والاستغلال الجنسين تتنافى جميعها مع كرامة وقيمة الإنسان، ولا بد من القضاء عليها.

٢٦ - وقد تحقق تقدم ملموس على جبهات عديدة. فقد طرأ تحسن على معدلات أعمار النساء ونسبة الوفيات بينهن، وارتفع عدد الفتيات اللاتي يلتحقن بالتعليم الابتدائي. كما أن المزيد من النساء يكسبن دخلاً مقارنة بما مضى، وقد ازداد الوعي للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في صفوف الحكومات والجمهور العريض. وخلال العقد الماضي، عمدت الحكومات إلى إبطال أو تعديل القوانين التمييزية، وازداد اعترافها باتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها إطاراً أساسياً للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٧ - بيد أن التحديات ما زالت ماثلة. ففيروس المناعة البشرية/الإيدز ينتشر في صفوف النساء، ولم يحقق أي تقدم في وصولهن إلى التعليم الابتدائي والثانوي، وفي ضمان صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية. وعلى نحو مماثل، فإن حاجات الصحة الإنجابية لا تلقى معالجة متكافئة، كما أن معدلات وفيات الأمهات ما زالت مرتفعة في العديد من البلدان. كذلك فإن المساواة في حقوق النساء والفتيات في الملكية والإرث ما زالت غير مضمونة في العديد من البلدان، وما زال وصولهن إلى الموارد الإنتاجية ورأس المال وسيطرتهن عليها، ومشاركتهن في العمليات الاقتصادية والسياسية تحدياً يصعب التغلب عليه. وعلى نحو مماثل، كان التقدم المحرز محدوداً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة. وفي مجال آخر ذي أهمية، كان التقدم المحرز في ميدان المشاركة في الحياة الاقتصادية شبه معدوم.

٢٨ - إن النهوض بالمساواة بين الجنسين لا يستدعي مجرد الاعتراف بحقوق المرأة. بل يتطلب تغييراً في المواقف، وأحياناً في التقاليد والمعايير الاجتماعية، ويعد ذلك أساسياً في تنفيذ

السياسات والبرامج التي تشجع وتعزز مشاركة النساء على قدم المساواة في جميع جوانب المجتمع. وبالتالي ينبغي إدراج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية، وإشراك النساء والفتيات في عمليات اتخاذ القرارات بشأن هذه السياسات والبرامج. كذلك، فإن من الضروري اتخاذ إجراءات مباشرة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ويمكن أن يشمل ذلك فرض إتمام المرحلة الابتدائية للفتيات وضمان وصولهن على نحو عادل إلى المرحلة الثانوية، وضمان ملكيتهن للأراضي، ووصولهن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وهمايتهن من العنف، وضمان وصولهن إلى فرص العمل على قدم المساواة مع الرجل، ومنحهن المزيد من فرص المشاركة السياسية وفي صنع القرار.

٥ - النهوض بالعمالة

٢٩ - تشكل العمالة المنتجة والعمل الكريم الركيزة التي يستمد منها الفقراء القدرة على الخلاص من برائن الفقر والمرض واليأس الإنساني. وقد بين العديد من دراسات منظمة العمل الدولية أن وضع استراتيجية نمو موجهة نحو توفير فرص العمل ويصاحبها ارتفاع في الإنتاجية، هو المفتاح لخفض مستوى الفقر بفضل الأثر الذي يحدثه الدخل على المدى القصير، والمتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات، لا سيما المؤسسات والأعمال الصغيرة.

٣٠ - وقد حدد إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمله في الالتزام ٣ الهدف المتمثل في السعي إلى تحقيق العمالة الكاملة باعتباره أولوية أساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما حددت الدورة الثالثة والأربعون للجنة التنمية الاجتماعية المعقودة في ٢٠٠٥ التزامها بالتشجيع على إرساء عمالة كاملة وحررة الاختيار وكريمة ومنتجة، باعتبارها مكونا أساسيا لأي استراتيجية إنمائية، واستعرضت الدورة ما أُنجز من تقدم في التزامات كوبنهاغن في نهاية السنوات العشر. ودعا إعلان الألفية إلى وضع استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرصة العثور على عمل كريم ومنتج.

٣١ - لكن الأداء على مستوى العالم فيما يتعلق بالتشجيع على العمالة الكاملة والمنتجة كان مبعثا للخيبة الأمل. فقد شهدت السنوات العشر الماضية ارتفاعا صارخا في مستويات البطالة. وبلغ عدد العاطلين عن العمل ١٨٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣، مقابل ١٤٠ مليون نسمة قبل عشر سنوات. مما يشكل أعلى معدل بطالة تم تسجيله. وسجل القسم الأكبر من الزيادة بين صفوف الشباب لترتفع نسبة العاطلين منهم عن العمل في العالم إلى ١٤,٤ في المائة، أي ما يزيد على ضعف نسبة البطالة في العالم البالغة ٦,٢ في المائة. وما تزال النساء أكثر الشرائح تأثرا بالبطالة. وفي البلدان القالية التي تسجل نموا في فرص العمل، فإن

هذه الفرص قد تركزت على نحو غير متساو في ميدان العمالة غير المستقرة وغير الرسمية التي تتميز بقلّة أجورها ومزاياها. ويتعرض العاملون في القطاع غير الرسمي لخطر كبير في أن يصبحوا من العاملين الفقراء. فمن بين العمال في العالم البالغ عددهم ٢,٨ بليون نسمة، ما زال نصفهم تقريبا لا يحق ما يكفي من الدخل لانتشال أنفسهم وعائلاتهم من براثن الفقر.

٣٢ - ويجب إعادة توجيه وتركيز السياسات العالمية والإقليمية والوطنية على الاستثمارات المعززة للإنتاجية والسياسات الرامية إلى توليد فرص عمل للعمالة غير الماهرة والماهرة، وفي كل من المناطق الريفية والحضرية. كما أن تعزيز رأس المال البشري للفقراء من خلال توفير زيادة فرص الوصول إلى التعليم (خاصة التعليم الابتدائي والثانوي)، واكتساب المهارات والرعاية الصحية، وإجراء تحسينات على الهياكل الأساسية المادية، وتسهيل الوصول إلى الائتمانات وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي سيعود بنتائج. كذلك ينبغي لاستراتيجيات الحد من الفقر، كأوراق استراتيجيات الحد من الفقر، أن تقر بالدور الأساسي للعمالة وبالحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري. ويتعين اتخاذ خطوات لتنفيذ جدول أعمال العمل الكريم الذي وضعته منظمة العمل الدولية والذي يدعو إلى إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجالات النهوض بالعمالة، والحقوق في أمكنة العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. ووفقا لما نوّه إليه تقرير الأمين العام المقدم إلى قمة أيلول/سبتمبر، فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام سيتعذر ما لم توجد سياسات اقتصادية ديناميكية وموجهة نحو تحقيق النمو، وتدعم قطاعا خاصا سليما وقادرا على توليد فرص للعمل والدخل وإيرادات ضريبية على مر الزمن.

٣٣ - ويكتسي توخي المزيد من الاتساق والتكامل بين السياسات قدرا مساويا من الأهمية. وقد شدد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة^(٤) والقرار ٥٧/٥٩ الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علما بهذا التقرير، على الحاجة إلى مزيد من الاتساق بين السياسات العالمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمنظمات المتعددة الأطراف، وإلى مؤسسات أقوى تدمج الأهداف الاجتماعية ضمن مسار عمل أنظمة الإنتاج العالمية.

٦ - تحقيق الاندماج الاجتماعي ومعالجة مواطن الضعف لدى المجموعات الاجتماعية

٣٤ - كان تعزيز الاندماج الاجتماعي أحد المسائل الأساسية التي تناولها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويحتوي إعلان كوبنهاغن على التزام محدد بتشجيع الاندماج الاجتماعي من خلال تشجيع قيام مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة ومتسامحة وتحترم التنوع. كما دعا برنامج العمل إلى تشجيع العدالة الاجتماعية والتقدم، وعدم التمييز، والتسامح، والاحترام المتبادل، وإلى إلغاء الحواجز المادية والاجتماعية لإيجاد مجتمع مفتوح أمام الجميع. وفي الإعلان

السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة المعقود في جنيف في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن استعراض السنوات الخمس لمؤتمر القمة الاجتماعي، أقرت الحكومات بان الاندماج الاجتماعي شرط أساسي لقيام مجتمعات منسجمة ومسالمة وجامعة.

٣٥ - إن عدم الوصول إلى التعليم واستمرار الفقر والبطالة، وتفاوت مستوى الوصول إلى الفرص والموارد قد تؤدي إلى الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين. وقد تؤدي أيضا إلى تفكك المجتمع، مما يسهم في تفجر صراعات عنيفة. والأهداف الإنمائية للألفية تشمل الاندماج الاجتماعي كعامل مكون للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

٣٦ - وقد تحقق تقدم في بعض المجالات منذ مؤتمر القمة، لا سيما في ميدان الانضمام إلى الصكوك القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضاء على التمييز. فضلا عن ذلك فإن النهج الذي اتبعه مؤتمر القمة في معالجة الاندماج الاجتماعي قد لاقى صدى في مؤتمرات دولية أخرى. فقد ركز مؤتمر المئتين الثاني على الآثار السلبية التي تصيب المجتمع عندما يتم تجاهل النظر في مبادئ العدل والاندماج الاجتماعي، كما تناول على نحو مفصل شواغل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن الحرمان من المسكن وتوفير السكن اللائق. وقد وجه مؤتمر القمة أعمال صياغة الإطار المفاهيمي لموضوع مجتمع لكل الأعمار، وهو الموضوع الجامع لخطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة.

٣٧ - وبغض النظر عن هذه التطورات، فإن عنصر الاندماج الاجتماعي المكون للتنمية الاجتماعية يسجل تراجعاً. فلم يتم دمج على نحو كامل ضمن الخطاب الإنمائي العام خارج حلقات التنمية الاجتماعية. ويتمثل التحدي الحالي في العودة بمفاهيم الاندماج الاجتماعي إلى لتتواءم المركز في قلب جميع السياسات، وإيجاد الطرائق الكفيلة بتحقيق "مجتمع للجميع". لقد دعت الدورة الثالثة والأربعون للجنة التنمية الاجتماعية إلى العودة إلى منهج يركز على الشعب. وشددت اللجنة أيضا على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود المتكاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ التزامات كوبنهاغن الأوسع نطاقاً. وبالتالي فإن مفاهيم الاندماج الاجتماعي التي وضعت في كوبنهاغن ستحتاج إلى مزيد من الدمج ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - ودعا مؤتمر قمة كوبنهاغن أيضا إلى حماية المجموعات والأشخاص المحرومين والضعفاء ودمجهم على نحو كامل ضمن الاقتصاد والمجتمع. وتتضمن المجموعات المحرومة المشار إليها في إعلان كوبنهاغن الكهول والمعوقين والشباب والمهاجرين والشعوب الأصلية، إضافة إلى اللاجئين والمشردين في الداخل. وما زال هناك نقص في الخطط الوطنية الشاملة

والمنتظمة الرامية إلى معالجة مشاكل المجموعات الضعيفة. ويعيش جزء كبير من المجموعات الضعيفة في حالة فقر ويعاني من الجوع.

٣٩ - ومع ذلك، فقد تولد قدر كبير من الاهتمام والزخم في المجالات التي كانت منفردة حظيت بتأييد مجموعات مختلفة. فعلى سبيل المثال، أعادت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة تأكيد مبدأ الاندماج الاجتماعي. وفي ما يتعلق بالإعاقة، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦٨/٥٦ إنشاء لجنة مخصصة معنية بإعداد اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة بشأن حماية وتعزيز حقوق المعوقين، وهي حالياً تعالج هذه المسألة. ويقدم المقرر الخاص المعني بالعجز أيضاً إلى لجنة التنمية الاجتماعية تقريراً سنوياً. وفي ما يتعلق بمسائل الشعوب الأصلية، أنشئ منتدى دائم معني بمسائل الشعوب الأصلية كهيئة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتمثل ولايتها في مناقشة مسائل الشعوب الأصلية. بيد أن هناك حاجة إلى ضمان أن تأخذ الأنشطة المضطلع بها على مستوى السياسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى خفض مستويات الفقر والجوع إلى النصف في الحسبان احتياجات المجموعات الضعيفة وشواغلها.

٧ - ضمان الاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية

٤٠ - ابتداء من مؤتمر الأرض الذي عقد في سنة ١٩٩٢، أخذ العالم يعترف بشكل متزايد بأهمية الصلات بين الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وأهمية حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، أقر المجتمع الدولي بأن التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي والحماية البيئية ثلاث دعائم من دعائم التنمية المستدامة تتسم بالترابط ويعزز بعضها بعضاً.

٤١ - ورغم هذه الالتزامات، فإن ضمان الاستدامة البيئية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية يبقى من التحديات الحاسمة. ومن الأهمية بمكان أن تجعل الحكومات من هدف التنمية المستدامة جزءاً أساسياً من استراتيجيات تنميتها الوطنية. ولهذا الغرض، على البلدان أن تعتمد أهدافاً محددة بفترة زمنية، وأولويات للعمل مثل إدارة الغابات والحفاظ على النظم الإيكولوجية ومراقبة التلوث.

٤٢ - وحالياً، يشكل الاحترار العالمي المتصل بتغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر مخاطر جدية. ويعد بدء العمل في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إنجازاً مهماً، ولكن فترة الالتزام الأولى تمتد إلى سنة ٢٠١٢. وعلى الحكومات، كما اقترح في التقرير المقدم إلى مؤتمر قمة

أيلول/سبتمبر، أن تعمل لوضع إطار دولي لمعالجة التحديات التي ستظهر بعد سنة ٢٠١٢. ويتمثل أحد التحديات الأخرى في معدل فقدان التنوع البيولوجي التي لم يسبق لها مثيل. فهناك حاجة إلى عكس هذا الاتجاه، ويعتبر ذلك ذا أهمية حاسمة لتحقيق مقاصد الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي والتزام جوهانسبرغ تنفيذاً كاملاً لتحقيق انخفاض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول سنة ٢٠١٢. ويجب أيضاً معالجة مشكلة تدهور أكثر من بليون هكتار من الأراضي. ويتعين تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا تنفيذاً كاملاً.

٤٣ - وينبغي مراقبة إزالة الغابات والصراعات المؤسفة بشأن السيطرة على الغابات والموارد الطبيعية الأخرى. وكما كرر ذلك إعلان الألفية وأبرزته خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، لا بد من بذل المزيد من الجهود الجماعية لإدارة جميع أنواع الغابات والحفاظ عليها وتنميتها تنمية مستدامة.

٤٤ - ويشير تقرير سنة ٢٠٠٤ للبرنامج المشترك لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي إلى أن ١,١ مليار شخص حصلوا منذ عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢، على إمكانية الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب وحصل أكثر من بليون شخص على مرافق صحية. إلا أن ذلك غير كاف لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية ذي الصلة. أما هدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يتوفر لهم الوصول إلى المرافق الصحية إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ فهو أبعد من ذلك. وينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة الآن لاستيفاء أهداف تعزيز الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وإلى المرافق الصحية.

٤٥ - وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ هدفاً للبلدان لوضع استراتيجيات متكاملة لإدارة موارد المياه واستخدامها بكفاءة بحلول عام ٢٠٠٥. وتوحي تجربة عدة بلدان أن الإدارة المتكاملة للمياه والموارد طريقة فعالة لتنسيق الاستراتيجيات عبر القطاعات والمناطق الجغرافية وللتأثير على الفقر. وعلى البلدان أن تتخذ تدابير فورية لاعتماد استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه والموارد وتنفيذها.

٤٦ - والهدف العالمي المتمثل في عكس اتجاه استنفاد أرصدة مصائد الأسماك في المحيطات لم يحقق تقدماً كبيراً إذ يتعرض أكثر من ٧٥ في المائة من الأرصدة السمكية للصيد المفرط، أو تستغل إلى أقصى حدودها البيولوجية، أو تستعيد عافيتها بعد الاستنفاد. وبما أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأرصدة السمكية العالمية تخضع للولاية الوطنية، فإن على الحكومات أن تكفل التنفيذ الوطني للاتفاقات الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك لاستعادة الأرصدة

السمكية إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلة قابلة للاستدامة بحلول عام ٢٠١٥، كما تتوخى ذلك خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٤٧ - وبالمثل، لا يزال ١,٦ بليون شخص، أي ربع سكان العالم، لا يصلون إلى الطاقة الكهربائية. ويبقى النصيب العالمي من توليد الكهرباء بمصادر الطاقة المتجددة (باستثناء القوة المائية) حالياً منخفضاً عند مستوى ١,٧ في المائة. واعتمد المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة المعقود في بون بألمانيا برنامج عمل دولي للطاقات المتجددة شكل خطوة مهمة نحو زيادة حصة الطاقة المتجددة.

٤٨ - وخلال العقد الأخير، أدت الكوارث الطبيعية إلى خسائر اقتصادية وحالات وفاة مأساوية. ففي سنة ٢٠٠٤ وحدها، قُتل ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وتأثر ١٣٩ مليون آخرون بخسائر اقتصادية بلغت حوالي ٨٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإذا لم تبذل جهود تتسم بالمزيد من التصميم، ستصبح الكوارث عائقاً متزايد الشدة أمام تحقيق خطة التنمية. ولن تزداد حدة الأزمات في البلدان الأكثر فقراً فحسب، بل إن الأزمات سيكون لها أيضاً أثر عالمي أكبر. وقد حدد إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أهدافاً استراتيجية ومجالات ذات أولوية للحد من خطر الكوارث يجب اتباعها.

٤٩ - وقد أبرزت أحداث التسونامي في المحيط الهندي عدداً من نواحي القصور في مجال الإنذار المبكر، وكذلك في مدى القدرات على الصعيد الدولي بالنسبة للتأهب والحد من المخاطر والاستجابة. ويجري حالياً اتخاذ تدابير لتعزيز ترتيبات الاستجابة السريعة لتقدم الإغاثة الإنسانية الفورية في حالات الكوارث. وأما فيما يتعلق بتحسين قدرات الإنذار المبكر، فإن من الضروري إنشاء قدرة منهجية على الصعيد العالمي للإنذار المبكر لجميع أنواع الأخطار الطبيعية، بما فيها الفيضانات والجفاف والانفجارات الأرضية وموجات الحر والثورات البركانية وغيرها من الأخطار الطبيعية. وينبغي أن تقوم هذه القدرة على القدرات الوطنية والإقليمية القائمة ولكن يجب كذلك أن تنشأ قدرات جديدة عند الحاجة.

٨ - تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان

٥٠ - الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد تحديات محورية في عملية التنمية وقد شددت كل المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية على أهميتها. وشدد إعلان الألفية هو أيضاً على أن تعزيز الديمقراطية وسلطة القانون، فضلاً عن مراعاة حقوق الإنسان والحريات

الأساسية، بما فيها الحق في التنمية شيء حاسم للتقدم. وتقوم خطة التنمية والأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة في إطار لحقوق الإنسان إذ أنها تنبع من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وحقوق الإنسان شرط كذلك لبلوغ الأهداف.

٥١ - وتتطلب استراتيجيات تنفيذ خطة التنمية نظام حكم شفاف وقابل للمساءلة وقائم على المشاركة، يستند إلى حكم القانون. وثمة أيضاً حاجة إلى كفاءة الحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتمثل جزء مهم من الحكم الرشيد في الإدارة العامة الشفافة والقابلة للمساءلة وفي المشاركة في صنع القرار. وعلى البلدان أن تعتمد أطراً سياسية شاملة لإنشاء إدارة عامة تتسم بالفعالية والكفاءة والاستجابة.

٥٢ - ويتطلب التقدم في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والمشاركة في صنع القرار عملاً متكاملًا وتقدمًا متوازياً في مجالات أخرى، خاصة القضاء على الفقر والنهوض بالتعليم. وفي كثير من البلدان، شرعت الحكومات في تطبيق إصلاحات وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في العمليات الحكومية. والديمقراطية والمشاركة السياسية أوسع انتشاراً في الوقت الحاضر مما كانتا عليه في العقود الماضية. وفي سنة ١٩٨٠، كان ٥٤ بلداً من البلدان، يشكل سكانها ٤٦ في المائة من سكان العالم، تحتوي على بعض عناصر الديمقراطية التمثيلية أو كلها. وبحلول سنة ٢٠٠٠، ارتفع هذا العدد إلى ١٢١ بلداً تضم ٦٨ في المائة من سكان العالم. وبينما كان التقدم العالمي المتعلق بحقوق الإنسان والحريات غير متوازن، فإن هناك تحسناً إجمالياً في العمليات القائمة على المشاركة، وإن كانت بأكبر سرعة في أفريقيا.

٥٣ - ولتفشي الفساد وأوجه الاتصال بأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة أثر مباشر على الفقراء. فالجريمة والفساد يخربان النظم القائمة للحكم المحلي. وتحت البلدان بشدة على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحيث يسري هذا الإطار القانوني المهم الذي يدعم أهداف التنمية قبل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. هذه الاتفاقية، التي عرضت للتوقيع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وقع عليها حتى الآن ١١٨ دولة وصدقت عليها ١٥ دولة، وهي تتطلب ٣٠ تصديقات كحد أقصى لتصبح سارية.

٥٤ - والحكم الرشيد ضروري كذلك على الصعيد العالمي. وهناك حاجة إلى تعزيز تمثيل البلدان النامية في الحكم العالمي. ومن الواضح بشكل متزايد أن التقدم سيبقى جد محدود ما

لم يتم تعبئة الإرادة السياسية الضرورية لإيجاد طرائق عملية وابتكارية لمعالجة هذه المسألة بهدف تعزيز مؤسسات أكثر ديمقراطية وفعالية وحادثة.

٩ - معالجة تحديات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

٥٥ - أدرك المجتمع الدولي منذ وقت طويل احتياجات أفريقيا الخاصة. ولا تزال أفريقيا أفقر منطقة في العالم وأبعدها عن تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً. وتحرز هذه المنطقة حالياً تقدماً في إيجاد الظروف المؤاتية لتعجيل وتيرة نموها، بما في ذلك من خلال خطوات مؤسسية مثل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكما هو معترف به في التقرير الذي أعدته لجنة أفريقيا برئاسة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، من الأمور الحاسمة أن نقوم الآن بتنفيذ الالتزامات الدولية القائمة تجاه هذه المنطقة.

٥٦ - وتمثل أقل البلدان نمواً، التي يوجد ثلثها في أفريقيا، أضعف المجموعات الإنسانية. فالفقر المدقع والقدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية المحدودة، وقابلية التأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية، والمديونية الخارجية، والكوارث الطبيعية التي يتسبب فيها الإنسان والأمراض المعدية، مقترنة في غالب الأحيان بالعوائق الجغرافية، تعوق الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة الشعوب فيها. وفي هذه الظروف، يمكن أن تعلق البلدان في "شراك الفقر" التي لا يمكنها أن تفلت منها بمجرد اتباع "سياسات جيدة" فحسب.

٥٧ - وينطوي برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً في جوهره على اعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان والالتزام بإنشاء شراكات لتجاوز مشاكلها الخاصة. وللتعاون الإقليمي دور ذو أهمية خاصة في التجارة والهياكل الأساسية والنقل وسياسات الطاقة، وهي مجالات حاسمة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

٥٨ - وتفرض العوائق الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية، ونصفها أيضاً من أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية قيوداً شديدة محددة على نمو هذه الدول. ويركز برنامج عمل ألماتي للدول النامية غير الساحلية على تنفيذ إجراءات محددة في خمسة مجالات ذات أولوية، وهي مسائل سياسات المرور العابر والهياكل الأساسية والتجارة والدعم الدولي والتنفيذ والاستعراض. وتعالج استراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية القيود التي تعاني منها هذه الدول بسبب البعد وضآلة قاعدة الموارد وضعفها إزاء الكوارث الطبيعية. وهناك حاجة إلى تنفيذ عاجل وكامل للالتزامات المتخذة في برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل ألماتي واستراتيجية موريشيوس.

٥٩ - وقد وافقت البلدان المانحة على تقديم ما لا يقل عن ١,٥ في المائة من دخلها الوطني لمساعدة أقل البلدان نمواً، وثمة ارتفاع في تدفق الإعانات المقدمة إلى هذه المجموعة.

ورغم التحسن الملحوظ، فإن المستوى الحالي يقل عن ٠,١ في المائة. وتتلقى أقل البلدان نمواً حوالي ثلث مجموع تدفقات الإعانة، ولكن على الجهات المانحة أن تزيد من تعزيز جهودها للوفاء بالوعد. وبدورها، تلقت البلدان غير الساحلية ١٠ بليون دولار في سنة ٢٠٠٣، مقابل ٦,٩ بليون دولار في سنة ١٩٩٠، بينما انخفضت تدفقات الإعانة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ١,٧ بليون دولار، من ٢,١ بليون دولار في سنة ١٩٩٠.

٦٠ - لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطيئاً، ويرجع ذلك أساساً إلى العوائق التي تواجهها البلدان المؤهلة فيما يتعلق بالامتثال للشروط اللازمة لتخفيف ديونها. وبحلول سنة ٢٠٠٤، بلغ ١٥ بلداً (من بينها ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً) نقطة الإنجاز، وبلغ ١٢ بلداً آخر نقطة اتخاذ القرار، واتخذ قرار تمديد المبادرة لمدة سنتين إضافيتين. أما المساعدات الإجمالية المقدمة لتخفيف عبء الديون الممنوحة لسبعة وعشرين بلداً من البلدان التي وصلت إما إلى نقطة اتخاذ القرار أو إلى نقطة الإنجاز، إلى جانب تدابير أخرى لتخفيف عبء الديون، فتمثل انخفاضاً بمقدار ثلثي مجمل ديون هذه البلدان. ورغم زيادة الموارد التي يوفرها تخفيف الديون، لا تزال البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تواجه صعوبات في التوفيق بين أهداف تعزيز النمو على المدى الطويل والحد من الفقر وتحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ على هذه القدرة: ويجب أن تعالج هذه الصعوبات بسرعة من خلال الحوار والمناقشة. وكما هو مقترح في تقرير الأمين العام إلى مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، يجب أن تلغى ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون رسمياً بنسبة ١٠٠ في المائة. وسيحتاج العديد من البلدان المثقلة بالديون من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المتوسطة الدخل إلى المزيد من إجراءات تخفيف الديون.

جيم - الصكوك الأساسية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية

١ - تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية

٦١ - يتطلب السعي نحو التنمية والقضاء على الفقر القيام بأعمال مشتركة. وبينما أكدت جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية على هذا المبدأ، يتيح إعلان الألفية وتوافق آراء مونتريري إطاراً شاملاً للشراكة العالمية من أجل التنمية ويضع اتفاقاً جديداً من أجل التنمية المعتمدة على المسؤولية والمساءلة المتبادلتين.

٦٢ - وقد التزمت البلدان النامية بتشجيع الحكم الرشيد، والسعي نحو النمو الاقتصادي، وتوليد موارد محلية، واعتماد سياسات اقتصادية سليمة، والاستثمار في الهياكل الأساسية والموارد البشرية فضلاً عن تشجيع إقامة قطاع خاص دينامي ومجتمع مدني فعال. غير أنه في عالم اليوم الذي يتسم بالترايط، لا يمكن للجهود الوطنية أن يحالفها النجاح بدون وجود بيئة

دولية مواتية. ويشمل هذا تنسيقاً متيناً للسياسات الاقتصادية الكلية بين البلدان الصناعية الرائدة يهدف إلى تحقيق استقرار عالمي أكبر، وخفض درجة تقلب أسعار الصرف، وتحقيق تدفقات استثمارية دولية أكبر وأوسع من حيث التوزيع، مع ما يصاحب ذلك من عمليات ملائمة لنقل التكنولوجيا، ونظام تجاري موجه نحو التنمية حق التوجه، وتدفقات للمساعدة الإنمائية الرسمية تكون أكبر وأكثر فعالية إلى حد بعيد، وعمليات لزيادة تخفيف الديون.

٦٣ - ويظل الاستثمار المباشر الأجنبي أكبر مصدر للتدفقات المالية الخاصة الصافية للدول النامية، غير أنه لا يزال موزعاً ومركزاً بصورة غير متكافئة بين عدد قليل من الدول الرئيسية. ففي عام ٢٠٠٣، استحوذت البلدان العشر الأولى المستقبلية لهذا الاستثمار على ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع التدفقات الواردة على البلدان النامية. وعلى العموم، اجتذبت الاقتصادات ذات النمو النشط، والهياكل الأساسية المتينة، والعمل المتميز بالمهارة والإنتاجية، والإطارات التنظيمية الكافية، ومؤسسات الدعم وخدماته، أكبر تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. ومن المهم أيضاً اتخاذ إجراءات لزيادة المنافع التي يحققها وجود الشركات الأجنبية بالنسبة للاقتصاد المحلي، من حيث عمليات نقل التكنولوجيا، والعمالة والقيمة المضافة المحلية. وينبغي تشجيع إقامة روابط متينة بين الشركاء الأجانب والموردين المحليين من أجل رفع مستوى سلسلة القيمة في صناعات مختارة وتعميق الأثر الإنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي للدول المضيفة والدول المستثمرة أن تنشئ صناديق لمشاريع دولية لتشجيع الاستثمار المحلي من خلال أنشطة المشاريع المشتركة.

٦٤ - ونتيجة لانخفاض التدفقات المالية الإجمالية الصافية وفي حجم ما جمعه الدول النامية من العملات الأجنبية، سجلت هذه البلدان للسنة السابعة على التوالي نسبة سلبية في النقل الصافي للموارد المالية، بلغت مستوى قياسياً يقدر بما يتجاوز ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. غير أن بعضاً من هذا النقل الصافي عكس تطورات إيجابية بالأحرى لا تطورات سلبية: فقد أدى النمو الكبير في إيرادات الصادرات إلى تحقيق فوائض تجارية في بعض البلدان، وهي فوائض استخدمت وسيلة لتحسين تأمينها الذاتي ضد الصعوبات المحتملة في ميزان المدفوعات، إما بزيادة احتياطاتها من العملات الأجنبية أو بتخفيض ديونها الخارجية. وتمثل الحاجة المتصورة لهذا التأمين الذاتي وجهاً من أوجه القصور الرئيسية في النظام المالي الدولي.

٦٥ - وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية مورداً بالغ الأهمية للتمويل الخارجي بالنسبة للبلدان التي لا يتيسر لها الوصول إلى التدفقات المالية الخاصة. وقد خرجت المساعدة الإنمائية الرسمية من حالة الركود التي مرت بها خلال التسعينات، إذ بلغت ٧٨,٦ بليون دولار في عام

٢٠٠٤، وهذا يمثل نسبة ارتفاع قدرها ٤,٦ في المائة في القيمة الفعلية. وعلى الرغم من أن هذا الانتعاش أمر مشجع، يتوقع في الأحوال العادية أن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية موارد جديدة من السيولة النقدية تتيح للبلدان المتلقية زيادة الإنفاق من أجل التنمية. غير أن جزءا كبيرا من الزيادات التي حدثت مؤخرا في هذه المساعدة اتخذت شكل عمليات إنفاق في مجالات الأمن والإغاثة في حالات الطوارئ.

٦٦ - وعلى الرغم من انتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية، فهي لا تمثل سوى ربع واحد في المائة من الدخل القومي للدول المانحة. وحاليا لا يصل إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو يتجاوزه سوى عدد قليل من البلدان وهي الدنمارك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا. وقد تعهد سبعة بلدان أخرى من البلدان المانحة ببلوغ هذا الهدف قبل عام ٢٠١٥. واقترحت اللجنة الأوربية مؤخرا تحديد هدف للاتحاد الأوربي يتمثل في بلوغ نسبة ٠,٥٦ في عام ٢٠١٠. وسيحقق هذا مبلغا إضافيا يبلغ تقديره ٢٠ بليون يورو إضافية بحلول عام ٢٠١٠. كما سيقرب بلدان الاتحاد الأوربي من هدف ٠,٧ بحلول عام ٢٠١٥. وإذا ما تم الوفاء بجميع التعهدات التي التزم بها حتى الآن، فيتوقع أن تتجاوز المعونة الرسمية ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. غير أن هذا سيظل يمثل عجزا قدره ٥٠ بليون دولار تقريبا في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأقل كثيرا من المستوى اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. وكما أوصى به تقرير الأمين العام عن مؤتمر القمة المنعقد في أيلول/سبتمبر، ينبغي للبلدان المانحة التي لم تحدد بعد جداول زمنية لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تفعل ذلك في أجل لا يتجاوز عام ٢٠١٥، على أن تبدأ من عام ٢٠٠٦ وتبلغ نسبة ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩. وينبغي للبلدان المانحة كذلك أن تحقق هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٠٩.

٦٧ - ومع ما يبذل من جهود لرفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، هناك أيضا حاجة ملحة لتحسين نوعيتها. ويشمل هذا طريقة توزيع المعونة واستخدامها. وقد أعربت عدة بلدان مانحة عن نيتها تقديم المزيد من المعونة في أشكال تقل اعتمادا على المعاملات المكثفة، من قبيل دعم الميزانية والدعم القطاعي. وحاليا، لا يصل ميزانيات البلدان النامية سوى ما يقل على ٣٠ في المائة من المبلغ الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك أيضا حاجة لتقديم مزيد من الالتزامات الأكثر قابلية للتنبؤ والمتعددة السنوات بشأن تدفقات المعونة؛ والتغلب على أوجه الضعف في القدرات المؤسسية للبلدان الشريكة على وضع وتنفيذ

استراتيجيات إنمائية وطنية يحركها دافع تحقيق نتائج جيدة؛ وإيجاد طرق لتحسين إدماج البرامج والمبادرات العالمية في جداول الأعمال الإنمائية للبلدان الشريكة. وقد عقد الشركاء العزم على تحسين فعالية المعونة الخارجية. ففي إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٥، قدم ٩١ بلدا ومنظمة دولية تعهدات محددة من أجل تلك الغاية. ووافقت أيضا على إدخال "مؤشرات" لرصد التقدم المحرز في مجالات الملكية، والمواءمة، والتنسيق، والنتائج والمساءلة المتبادلة. وكما أوصى به التقرير المقدم عن مؤتمر القمة المعقود في أيلول/سبتمبر، ينبغي للبلدان المانحة، في عملية متابعة المنتدى، أن تحدد بحلول أيلول/سبتمبر جداول زمنية وأهدافا قابلة للرصد من أجل المواءمة بين آليتهما لتقديم المعونة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تأخذ بها البلدان الشريكة.

٦٨ - ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تؤدي دورا مهما في توجيه الأموال نحو البلدان المنخفضة الدخل، للتخفيف من أثر تقلبات الأسواق المالية على البلدان ذات الدخل المتوسط، بتيسير سبل الحصول على القروض على المدى البعيد في أوقات الأزمات، وبوصفها أداة لتيسير وتحفيز استثمارات القطاع الخاص. وينبغي أن يكون تعزيز دور هذه المصارف أولوية من أولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٩ - ولتعبئة المزيد من الموارد المالية، يولى اهتمام متزايد لموارد التمويل الابتكارية. ومبادرة من إسبانيا، وألمانيا، والبرازيل، وشيلي، وفرنسا، وضعت "قائمة خيارات" تتضمن: إنشاء مرفق مالية دولي؛ وفرض ضرائب بيئية عالمية، وضرائب على المعاملات المالية الدولية، وعلى وقود الطائرات أو أسعار تذاكر السفر وعلى مبيعات الأسلحة؛ واستخدام حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية؛ وتقديم هبات خاصة وغير ذلك من أنواع التبرعات المخصصة للتنمية الدولية؛ وإصدار بطاقات ائتمان ودية؛ وإنشاء يانصيب عالمي؛ وإصدار سندات عالمية برسم، وتعبئة تحويلات العمال المالية لأغراض التنمية. ويخصص مرفق المالية الدولي للإسراع بتوفير المزيد من التمويل عن طريق توظيف ترتيبات التمويل التي من شأنها السماح باستخدام تعهدات المعونة في المستقبل قبل صرفها. ويزمع حاليا إنشاء مشروع نموذجي يهدف إلى ضمان تحصين الأطفال على المستوى العالمي يقوم باستخدام آلية مرفق المالية الدولي، بالإضافة إلى أموال تقدمها مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وينبغي أن تحظى مصادر التمويل الابتكارية بنظر جدي وأن يُعتمد بالشروع في أعمال مرفق المالية الدولي في هذا العام.

٧٠ - ويقدر أن ٦٥ في المائة من واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية (من حيث القيمة) أعفيت من الرسوم في عام ٢٠٠٣، مقابل ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو أول عام تتوفر بيانات عنه. وعلى الرغم من أن الاتفاقات التجارية لدورة أورغواي خفضت من المعدلات الإجمالية للتعريف الجمركية، لا تزال تعريفات جمركية تفرض على الواردات مرتفعة نسبياً تهمس السلع ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للبلدان النامية، من قبيل الأنسجة، والألبسة والمنتجات الزراعية. وكما اقترح التقرير المقدم عن مؤتمر القمة المعقود في أيلول/سبتمبر، ينبغي لجولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الدوحة أن تستكمل في أجل لا يتجاوز عام ٢٠٠٦ وأن تسفر عن نتائج عادلة وتساهم بوضوح في تقدم خطة التنمية الأوسع. وينبغي أن تتاح سبل الوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص محددة أمام جميع الصادرات القادمة من أقل البلدان نمواً. وسيكون المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ (الصين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حاسماً في السعي نحو هذه الغاية. وتعتبر الدورة الجديدة من المفاوضات بموجب النظام العام للأفضليات التجارية المعلن عنه في المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في ساو باولو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أساسية بالنسبة لهدف تخفيض مستوى الحماية الجمركية في أوساط البلدان النامية.

٧١ - وليست التعريفات الجمركية وحدها ما يعوق صادرات البلدان النامية. فالإعانات الحكومية المقدمة للمنتجين الزراعيين في البلدان المتقدمة النمو توفر امتيازاً غير منصف بالنسبة للواردات. ورغم أن مجموع الدعم المالي المقدم في البلدان المالية كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشكل مطرد ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣، وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات، فإن مبلغ الدعم ظل في حدود ٣٥٠ بليون دولار سنوياً خلال نفس الفترة. كذلك فإن حواجز أخرى من قبيل إساءة استخدام الحواجز المتعلقة بحماية صحة النبات والحواجز التقنية تعوق صادرات البلدان النامية. ورغم أن المنافع المحتملة التي قد يجلبها للبلدان النامية إلغاء الإعانات الزراعية هي بشكل عام كبيرة، فإن مداها بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة المعتمدة اعتماداً كاملاً على استيراد الغذاء، كما هو الحال بالنسبة لغالبية أقل البلدان نمواً، يظل مثار خلاف. وسيطلب التصدي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان مزيجاً ملائماً من إجراءات السياسات المحلية والدولية للتغلب على القيود المتصلة بجوانب العرض، وتيسير التحول نحو أجزاء ذات قيمة مضافة أعلى في القطاعات ومعالجة مسائل ارتفاع التعريفات الجمركية.

٧٢ - وقد شكل ارتفاع الطلب على المواد الخام، خاصة في الصين، عاملاً مهماً في عكس اتجاه الانخفاض الطويل المدى الذي شهدته أسعار السلع الأولية غير النفطية في السنوات

الأخيرة، ولو بشكل مؤقت على الأقل. ومع ذلك، لا يزال ينبغي توجيه اهتمام متضافر نحو استمرار حالة عدم استقرار في هذه الأسعار وأثرها السلبي على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وينبغي دعم جهود هذه البلدان لإعادة هيكلة قطاعها المنتجة للسلع الأساسية وتنويعها وتعزيز قدرتها على المنافسة. كما ينبغي استغلال طاقات الاندماج والتعاون الإقليميين لتحسين فعالية القطاعات التقليدية المنتجة للسلع الأساسية ودعم جهود التنويع.

٧٣ - ويعد تنقل الأشخاص عبر الحدود من المجالات الإضافية التي تتطلب عملا مشتركا. ولرفع المنافع المحتملة للهجرة الدولية إلى أقصى حد، وفي نفس الآن إدارة التحديات التي تطرحها، من قبيل حالات نقص اليد العاملة في بعض المناطق، وهجرة الأدمغة في مناطق أخرى، ينبغي وضع إطار مشترك للسياسة العامة يجعل العملية أكثر تنظيما ويعالج جوانبها المتعددة الأبعاد. وينبغي أن تعالج هذه المسألة خلال الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

٢ - تسخير السياسات الاقتصادية الكلية لخدمة نمو اقتصاد مستمر ومنتج لفرص العمل

٧٤ - اعترفت المؤتمرات العالمية بأن النمو الاقتصادي الذي يتسم باتساع قاعدته وبالإنصاف أمر جوهري بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها والأهداف الإنمائية للألفية. فهو يسهل بشكل مباشر عملية الحد من الفقر ويوسع من الموارد والقدرات من أجل تحقيق أهداف إنمائية أخرى. وبناء على ذلك، فإن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الذي يخدم الفقراء ويخلق عددا كافيا من الوظائف المنتجة يعتبر أمرا أساسيا بشكل خاص. وقد شهدت الأعوام الأخيرة اتجاها مشجعا في أداء نمو البلدان النامية بفضل التقدم المستمر في تحسين السياسات والحكم. وفي عام ٢٠٠٤، سجلت البلدان النامية أسرع معدل للنمو عرفته على مدى أكثر من عقد، حيث حققت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ٦ في المائة.

٧٥ - ورغم أن ما حقق يمثل أخبارا سارة، فإنه يقل عن المطلوب في بعض المجالات ل يتم بلوغ الأهداف المحددة بموعد زمني. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على سبيل المثال، يتطلب تحقيق هدف القضاء على الفقر المتصل بالدخل بلوغ معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي يقدر بحوالي ٧ في المائة على مدى العقد المقبل، وهذا ما يمثل تقريبا ضعف معدل النمو الأخير الذي عرفته المنطقة. وهناك أيضا حاجة مماثلة لتسريع وتيرة معدلات النمو بشكل كبير في أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض الأخرى. ويتطلب جعل هذه "القفزة الكمية" أمرا ممكنا تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار، وتعميق تقدم الإدارة الاقتصادية الكلية، وتعزيز القطاع العام، وتحسين المناخ من أجل أنشطة القطاع الخاص. فوجود قطاع

خاص قوي أمر جوهرى بالنسبة لاستمرار النمو الاقتصادي وارتفاع فرص العمل. وهناك حاجة كبيرة للمحفزات الخاصة من أجل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أنهما تساعد في خلق فرص للعمل الحر بالنسبة للأشخاص ذوي الموارد المحدودة. وكثيرا ما يكون التمويل الصغير أداة قيمة لتشجيع هذه الأنشطة وينبغي نهجه بصورة متزايدة.

٧٦ - علاوة على ذلك، تبرز الفروق المتزايدة في مناطق شاسعة من العالم الحاجة إلى إدماج وتعميم السياسات الاجتماعية في الأطر الاقتصادية الكلية. فينبغي أن تهدف سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية إلى تقليص أوجه الضعف وتعزيز القدرات على القضاء على الفقر والبطالة والامية والأمراض وحماية البيئة. وقد كان هذا ما ركز عليه منتدى التنمية المعقود في نيويورك في الفترة ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، باعتباره جزءا من الاجتماعات التحضيرية لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذه الاجتماعات أظهرت النتائج الأولية لدراسة أجراها البنك الدولي عن العلاقة بين الإنصاف والتنمية أن أصنافا مختلفة من حالات عدم المساواة قد يدعم أحدها الآخر. وقد يؤدي التفاوت إلى استخدام غير فعال لموارد رأس المال والموارد البشرية؛ وتتطلب البلدان التي بها أعلى معدلات عدم المساواة موارد أكبر للتخفيف من حدة الفقر؛ ويؤدي ارتفاع معدلات عدم المساواة إلى إضعاف المؤسسات السياسية والاقتصادية. بناء على ذلك، فإن تشجيع المساواة يعتبر سياسة إنمائية جيدة على المستويين الوطني والدولي.

٧٧ - ويعني تزايد ترابط الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد، أن مجال وضع السياسات الوطنية، أي نطاق السياسات المحلية، خاصة في ميادين التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما أصبح الآن مؤطرا بضوابط والتزامات دولية وباعتبارات الأسواق العالمية. وتبعاً لذلك، فإن الحكومات في حاجة إلى تقييم الاختيار بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي يشكلها فقدان مجال وضع السياسات والسعي نحو تحقيق توازن ملائم بين جداول الأعمال الإنمائية الوطنية والضوابط و الالتزامات الدولية. وينبغي للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تتضمن الأهداف المتفق عليها أن تصبح أساس استراتيجيات التنفيذ. وينبغي أن يبنى جدول الأعمال المتعلق بالتجارة والمعونة والديون حول الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وبدعم واضح لها مقدم من جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٣ - تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٧٨ - يمثل التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما تحدد الإمكانيات العلمية والتقنية القدرة على توفير الماء النقي والرعاية الصحية الجيدة والبنى الأساسية المناسبة والغذاء. وللتكنولوجيا أيضا دور رئيسي في حماية البيئة مع تعزيزها فعالية استخدام قاعدة الموارد الطبيعية. ومن شأن إقامة تحالف عالمي بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية أن يساهم في تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وبناء مجتمع معلومات شامل ذي توجه إنمائي.

٧٩ - وما انفكت معظم المؤتمرات ومؤتمرات القمة تشدد على أهمية العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية. ذلك أن التقدم التكنولوجي أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة التنمية. غير أن التقدم المحرز على صعيد تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الابتكارات والتكنولوجيا ظل محدودا. إذ لا تتجاوز معظم البلدان النامية حتى الآن دور المستعمل لتلك التكنولوجيا. والواقع أنها تواجه ثلاثة تحديات كبرى في هذا المجال. فهي أولا تفتقر إلى البنية المؤسسية والموارد اللازمة من أجل الاستثمار في مجال الموارد البشرية وبناء قدرات تنظيم المشاريع. وثانيا تنقصها القدرة على تحويل المعرفة إلى بضائع وخدمات، وهو ما يتطلب إقامة صلات وثيقة بين توليد المعرفة وتنمية المشاريع. ثالثا، يوجد تركيز عال للإبداع التكنولوجي في البلدان المتقدمة، إضافة إلى نظم وإلى قواعد عالمية تتسم بالحماية المفرطة لحقوق الملكية الفكرية.

٨٠ - وما فتئت التكنولوجيات الناشئة حديثا، من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا التكنولوجيات البيولوجية والمتناهية الصغر، تفتح آفاقا جديدة لتعزيز التنمية. وإذا كانت منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية قد غدت معروفة فعلا، فإن إمكاناتها لم تُستغل بعد استغلالا كاملا. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد البلدان النامية على تحقيق قفزة سريعة وعلى حشد الموارد وتحسين الإنتاجية والاستفادة من المعرفة العالمية وتدفقات المعلومات والاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع.

٨١ - ينبغي للبلدان النامية أن تجعل من بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية هدفا محوريا لاستراتيجياتها الإنمائية. وهي بحاجة إلى استثمار مزيد من الموارد في قطاع التعليم العالي وتنمية المؤسسات. ويمكن تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية من خلال إقامة روابط بين الجامعات والشركات.

٨٢ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود. فهناك حاجة إلى أنشطة دولية متضافرة لكفالة إتاحة البنية الأساسية المناسبة لتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض

التنمية وتشجيع البحث والتنمية في قطاعات تفتقر إلى التمويل الكافي كالزراعة والصحة وإدارة البيئة. ويضطلع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر بدور فعال في نقل المهارات والتكنولوجيا وكذا في بناء القدرة الاستيعابية. وبالتالي ينبغي تعزيز هذه من خلال نظام الحوافز. ويلزم تصميم نظم لحماية الملكية الفكرية تراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. ويلزم إيجاد حلول ابتكارية وتكنولوجية تراعي مصالح الفقراء، وتطوير نماذج للأعمال التجارية، وذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تحقيق إنجازات حاسمة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الريفية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من أجل المرأة.

٤ - تحسين دور المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية

٨٣ - أقرت مؤتمرات القمة والمؤتمرات بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق ما تحدده تلك الاجتماعات من أهداف ومقاصد. يتضمن إعلان الألفية أيضا اعترافا بدورهما، وهو يلزم الحكومات " بإقامة شراكات قوية مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر " و " إعطاء القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بوجه عام، مزيدا من الفرص للمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها ".

٨٤ - وقد أظهر المجتمع المدني إمكانات هائلة في تعزيز خطة الأمم المتحدة للتنمية. إذ بمقدوره تحفيز العمل داخل البلدان من خلال تعبئة الدعم وكفالة وفاء القادة بالتزامهم. وساهمت منظمات المجتمع المدني في إطلاق مبادرات كبرى تتعلق بمسائل عديدة منها القضاء على الفقر والحفاظة على البيئة. وبإمكانها أن تنشئ شبكات عالمية تتيح فرص تبادل التجارب وإقامة الشراكات، وهو ما عاد بفائدة خاصة على منظمات المجتمع المدني في البلدان النامية. وبرزت هذه المنظمات أيضا من خلال دورها الرئيسي في إيصال الخدمات والمساعدة الإنسانية. ومن الضروري كفالة قيام الحكومات بتسهيل وتشجيع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في هذه المجالات من الأنشطة.

٨٥ - وقد نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منتدى للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، في نيويورك في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، في إطار التحضير لعقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥. وتضمنت رسائله الرئيسية التأكيد على أن الأوان لم يفت بعد لإنعاش الإرادة السياسية قصد تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وأن السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا ينبغي أن يتم على حساب الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد؛ وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة

الإثائية الرسمية إن لم تكن قد فعلت بعد؛ وأنه ينبغي إدماج المنظور الجنساني كموضوع شامل في إطار جميع الأهداف الإثائية للألفية؛ وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تشمل تصميمًا ابتكاريا يساعد على بناء القدرات في مجال الحكم واستحداث فرص العمل للشباب وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص.

٨٦ - وتعمل شركات القطاع الخاص اليوم على إقامة شراكات في أجزاء عديدة من العالم النامي، لا في مجال صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الكلي فحسب، وإنما أيضا في البرامج التي تهدف إلى الإفادة من مواطن القوة الإنتاجية، بما في ذلك المهارات التكنولوجية وتحسين معدلات الإنتاج الوطنية، والاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يكفل لها موقعا أفضل من ذي قبل. وعلى الصعيد الدولي، يسعى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز هذا التعاون من خلال هيئة حوار واسع النطاق. وتساعد هذه الجهود في إحراز تقدم نحو التوصل إلى استخدام شامل لطاقت أصحاب المصالح المتعددين من أجل تحقيق الأهداف الإثائية. وتضطلع الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، التي تحركها أهداف إثائية واسعة النطاق ولا تركز فقط على قوى السوق القائمة على تحقيق الربح، بدور رئيسي في تحقيق الأهداف الإثائية، وهو ما يتعين معه تشجيعها بقوة على جميع المستويات. وهذه الرسالة مرسخة في نوائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة وكذا في إعلان الألفية.

دال - الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - لقد أحرز تقدم في تنفيذ خطة التنمية في مجالات عديدة غير أنه بطيء وغير منظم. وبالنظر إلى الوتيرة الحالية، فإنه لن يتسنى تحقيق الأهداف الإثائية للألفية ولا خطة التنمية الأوسع للأمم المتحدة، التي تدرج في إطارها تلك الأهداف. ولا بد من تدارك هذا التفاوت القائم بين قطع الالتزامات وتنفيذها. أولا وقبل كل شيء، لا بد من الالتزام بخطة الأمم المتحدة للتنمية وعناصرها، لا سيما الأهداف الإثائية للألفية، التزاما حقيقيا على المستويين الوطني والدولي. وينبغي التعامل مع الأهداف الواردة فيه على أساس أنها مقاصد يمكن بلوغها لا مجرد تطلعات أو مؤشرات آلية. وينبغي دعمها باستراتيجيات عملية والتزامات طويلة الأجل. ثانيا، ينبغي الاستعاضة عن النهج القطاعية المعتمدة حاليا في مجال التنمية بإطار أكثر تكاملا وتناغما وشمولية تتيح خطة الأمم المتحدة للتنمية. ثالثا، ينبغي استثمار ما يلزم من الموارد لتحقيق جدول الأعمال المذكور. ويتعين على الجميع وضع تحقيق هذه الأهداف على سلم الأولويات. رابعا، ينبغي التعجيل بالنظر في المعوقات المؤسسية القائمة على المستويين الوطني والدولي التي يعزى إليها بطء وتيرة التقدم. وأخيرا، فإن الرصد والتقييم المتواصلين

أساسيان لكفالة حسن سير عملية التنفيذ. ولا بد من أن تكون هذه العملية متكاملة بحق لكفالة أن يتحقق تقدم بوتيرة منتظمة، وألا يتم السعي لتحقيق هدف ما على حساب الأهداف الأخرى أو لتجاهل قطاعات أخرى على قدر مماثل من الأهمية.

٨٨ - ويركز تقرير الأمين العام المقدم إلى قمة أيلول/سبتمبر على مسائل وتدابير تكتسي أهمية حاسمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد المحددة لها. ويحاول التقرير تحديد إطار لتعزيز التوصيات المتعلقة بالتنمية كما وردت في ذلك التقرير من خلال لفت الانتباه إلى المسائل والتدابير الأساسية للدفع بخطة التنمية على نحو يعزز في ذات الوقت مسعى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون وضع مشروع هذا الإطار ودعمه جزءاً لا يتجزأ من المساهمة التي يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من موقعه المتميز، بحكم الولاية الشاملة المخولة له لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من أجل إنجاح مؤتمر القمة. وبينما أُدرجت توصيات محددة في إطار كل موضوع على حدة، يشمل ذلك القسم العناصر الأساسية في خطة التنمية الأوسع، وهي العناصر التي قد يود المجلس أن يوصي بها إلى مؤتمر القمة.

١ - المبادئ التوجيهية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية

٨٩ - تتيح أهداف السياسات المشمولة في خطة الأمم المتحدة للتنمية قاعدة توافقية متينة لتحديد مسار إنمائي يكون الإنسان محوره وجوهره، وبالتالي يكون عادلاً ومستداماً. وتشمل هذه الأهداف المستمدة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة وكذا من إعلان الألفية، من جملة ما تشمله، المجالات الواردة في الفقرة ٩ من هذا التقرير.

٢ - تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية: الأدوات الرئيسية

(أ) الاضطلاع باستراتيجيات التنمية والاستثمار

على غرار ما أوصى به الأمين العام في تقريره المقدم إلى قمة أيلول/سبتمبر، ينبغي لكل بلد من البلدان النامية التي تعاني من الفقر المدقع أن يضطلع باستراتيجيات وطنية للتنمية والاستثمار ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتستند إلى خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية، على أن تشمل هذه استثمارات عامة مكثفة وبناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

(ب) تحديد وتقييم: الاحتياجات ومواطن الضعف والقدرات

ينبغي أن تخضع الاحتياجات ومواطن الضعف القطاعية والقدرات الوطنية لتقييم متأن على المدى القصير بل وعلى المدى المتوسط والبعيد، وأن تشكل محور السياسات والبرامج في إطار الاستراتيجية العامة للتنمية والاستثمار.

(ج) تحديد أوجه الترابط والبناء عليها

ينبغي أن تستمد الاستراتيجيات التي يضعها كل بلد في مجال التنمية والاستثمار والتنفيذ أساسها من أوجه الترابط بين العناصر الأساسية لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، وينبغي أن تستند إلى هذه العناصر على نحو متكامل.

(د) جعل العملية تشاركية وشاملة

ينبغي أن تكون عملية تطوير الاستراتيجيات الوطنية التي لها أهداف وطنية وتحظى بدعم دولي عملية مفتوحة وتشاركية تقوم على التشاور وتشمل جميع أصحاب المصلحة الأساسيين. وينبغي أن تركز هذه العملية على أساس احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإزالة أوجه عدم المساواة والتمييز.

(هـ) تعميم الأهداف الإنمائية الأوسع في سياسات الاقتصاد الكلي

ينبغي أن تهدف السياسات النقدية والمالية والإدارية والتنظيمية إلى تعزيز القدرات من أجل تحقيق العناصر الرئيسية في خطة الأمم المتحدة للتنمية.

(و) تحسين دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية

ينبغي تمكين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أن تصبح من الشركاء الفاعلين في جميع مراحل عملية التنمية.

(ز) تعزيز دور العلوم والتكنولوجيا في تحقيق جدول أعمال التنمية

ينبغي للبلدان النامية أن تضع سياسات وبرامج من أجل تسخير العلوم والتكنولوجيا لخدمة أهداف التنمية بشكل أفضل. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تمد يد العون في هذا المسعى.

(ح) الموارد لا غنى عنها والشراكة الدولية ضرورية لتحقيق جدول أعمال التنمية

ينبغي الوفاء بجميع الالتزامات التي قدمت في مختلف المؤتمرات بإتاحة الوسائل والموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية.

٣ - الرصد والتقييم والإبلاغ تدابير أساسية لقياس التقدم وتحديد المعوقات واتخاذ الإجراءات التقويمية

ينبغي اعتماد المقاصد والأهداف المحددة في خطة التنمية بوصفها مصفوفة تشغيلية مادية من المعايير ومرساة لدعم التنمية. وثمة حاجة للاضطلاع بمزيد من الاستعراضات الشاملة والمتكاملة لتنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق خطة التنمية الشاملة.

ثالثا - نحو تحقيق خطة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية - دور منظومة الأمم المتحدة

٩٠ - ينبغي اتخاذ خطوتين أساسيتين من أجل توجيه منظومة الأمم المتحدة بكاملها نحو تحقيق هذه الأهداف.

(أ) أولا، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على توحيد وتنسيق سياساتها وبرامجها بشكل كامل مع أولويات واستراتيجيات الحكومات الوطنية والالتزامات الدولية والأهداف والمقاصد المتفق عليها والمجسدة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لها أن تطور نهجا متناغمة ومتكاملة على نطاق المنظومة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، بحيث يمكن ترجمتها فعليا إلى سياسات واستراتيجيات وطنية. وعلى المستوى القطري، ينبغي تنفيذ أنشطة تشغيلية للأمم المتحدة من أجل دعم تلك الاستراتيجيات. وينبغي تعزيز الصلات القائمة بين هذه الأعمال والأنشطة المعيارية للأمم المتحدة. وينبغي السعي حثيثا للتنسيق مع باقي الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

(ب) ثانيا، وعلى الصعيد الحكومي الدولي، ينبغي إجراء رصد وتقييم متناغمين ومنسقين ومتكاملين لعملية تنفيذ جدول أعمال التنمية.

ألف - على الصعيد المشترك بين الوكالات

٩١ - أحرزت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقدما ملموسا في مجال إدماج الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية في برامج عملها، وفي مجال تطوير نهج على نطاق المنظومة من أجل دعم تنفيذها على المستوى القطري. ومنذ عام ٢٠٠١، يعكف مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة بنشاط على استعراض وتقييم الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات المنظومة على جميع المستويات قصد التحقق من أن إعلان الألفية والأهداف الواردة فيه تشكل جزءا أصيلا وأساسيا في الأولويات التي توجه أعمال المنظومة^(٥). ويسعى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، من خلال تناول

المسائل الاستراتيجية الأساسية التي تشمل الأنشطة البرنامجية والقطاعية للمنظمات الأعضاء فيها، إلى تعزيز أوجه التآزر بين أنشطة التنفيذ التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة.

٩٢ - وإضافة إلى الأشكال التي تكتسب طابعا مؤسسيا أكبر للتعاون بين الوكالات الذي يشمل مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الرفيعة المستوى، وكذا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجان تنفيذية أخرى تابعة للأمم المتحدة، هناك شبكات كثيفة من ترتيبات التعاون غير الرسمية والمبادرات المشتركة التي تركز على دعم تنفيذ الإعلان ونتائج المؤتمرات العالمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، يشكل التنسيق حاليا جزءا من التخطيط الاستراتيجي للوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، التي شكلت شبكة منظومة الأمم المتحدة للتنمية الريفية وللأمن الغذائي. وتوجد أيضا خطط للتعاون في مجالات مختلفة هي: المجالات الإنسانية، وتوفير التعليم للجميع والصحة والشباب والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والحكم وحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعد الإطار المتكامل مثلا معبرا عن مخطط تعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية وبشراكة مع منحي المعونات على أساس ثنائي من أجل بناء قدرات ذات صلة بالتجارة.

٩٣ - وعلى المستوى القطري، يجري توجيه الصكوك الموجودة - التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة نتائجه والأفرقة المواضيعية ومبادرات البرمجة المشتركة - نحو تطوير نُهج أكثر استراتيجية وتكاملا. ويجري تركيز عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على وجه الخصوص، على نحو هادف لمساعدة الحكومات على ترجمة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، إلى سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية، وخاصة إلى استراتيجيات الحد من الفقر أينما وجدت.

٩٤ - وضمن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تمثل مصفوفة النتائج أداة هامة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا لتوجيه برامجها وعملاتها وفق الأهداف الإنمائية فحسب، وإنما كذلك لرصد وتقييم فعالية عملاتها. وهي أيضا أداة هامة لبناء القدرات الوطنية على رصد وتقييم التنفيذ، بما في ذلك تعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

٩٥ - وبالرغم من أن الجهود الرامية إلى إقامة حوار سياسي أوثق على نطاق المنظومة من أجل تحقيق الاتساق والتعاون حققت بعض التقدم، فإن الهياكل المتنوعة التي تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية في المنظومة تضع قيودا واضحة أمام تحقيق اتساق استراتيجي وتنفيذي

في كل المجالات التي تشملها خطة الأمم المتحدة للتنمية. وإضافة إلى تجاوز هذه القيود، فإن التحدي المستمر الذي تواجهه المنظومة يتمثل في ضمان تسخير ثروة الفئات المستهدفة وطرائق التدخل المختلفة من أجل النهوض بمجموعة شاملة من الأهداف السياسية المشتركة. وتقدم تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية عناصر عديدة للإرشاد من أجل تحقيق مزيد من التقدم في ذلك الاتجاه. إن الطريقة الشاملة التي أعدت ونظمت بها المؤتمرات ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة ولدت "ملكية" لنتائج تلك المؤتمرات والتزاما بتلك النتائج التي لا يجب أن تستمر رعايتها فحسب، وإنما يجب تمديدها كذلك إلى البرنامج المشترك الأوسع الذي ولدته هذه المؤتمرات مجتمعة.

٩٦ - ومن بين تلك المؤتمرات، صاغ مؤتمر مونتيري إطار سياسات مشترك لمؤسسات الأمم المتحدة وبريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وهو إطار ينبغي أن يعزز ويعمق. وقد ولدت الأهداف الإنمائية للألفية تعبئة غير مسبوقة على نطاق المنظومة للجهود والموارد لا يجب متابعتها بقوة فحسب، وإنما جعلها سمة للطريقة التي تعمل بها المنظومة في كل المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصها. وينبغي أن تشمل هذه التعبئة، على نطاق المنظمات، مزيدا من التعاضد بين وضع السياسات والعمليات. وينبغي أن تمتد لتشمل، علاوة على عمليات التنمية، تحقيق فهم أعمق للصلات القائمة بين مجموعات "الحريات" الثلاث التي حددها تقرير الأمين العام ولطرق العمل الفعال وفق تلك الصلات. وينبغي أن تشمل أيضا لا التعاون داخل المنظومة نفسها فحسب، وإنما كذلك الشراكات الأوسع اللازمة للدفع بهذه الحريات قدما.

٩٧ - وعلى المستوى التنفيذي على وجه الخصوص، أدى غياب نظم شاملة ومتكاملة لرصد التقدم عبر برنامج التنمية وتنوع النهج إلى الحد من قدرة مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة على تحديد استجابات منسقة تنسيقا تاما للطلبات المتغيرة. فالوكالات ذات الطابع الدعوي والتنفيذي إلى حد كبير قد يكون مجال اهتمامها هنا ضيقا جدا، أما الوكالات التي يكون مجال اهتمامها تنظيميا أساسا، قد لا تكون قادرة على التأثير أو المساهمة بشكل فعال في العمل الذي تقوم به المنظومة على المستوى القطري. ومن الواضح أن هناك حاجة لبناء عمليات تآزر أقوى وأكثر منهجية بين وكالات تنوع قدراتها في أداء المهام التنظيمية والاستراتيجية المتنوعة.

٩٨ - وعلاوة على ذلك، يترع وجود هيئات حكومية دولية متعددة تتحكم في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة إلى تقييد المبادرات الرامية إلى تعزيز اتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بدءا من مواءمة ومطابقة برامج

منظومة الأمم المتحدة إلى صياغة البرامج المشتركة وتنفيذه وتعبئة الأموال من أجله. ومع ذلك، يمكن التغلب على بعض تلك القيود من خلال بذل جهود موازية من أجل تنسيق السياسات داخل الحكومات ومن خلال تحقيق مزيد من الاتساق في مقترحات السياسات العامة التي تقدمها الأمانات إلى هيئتها الإدارية. ويجب تعزيز ذلك الجهود بمتطلبات تتجاوز الكفاءة التنفيذية وتبرز النتائج المعززة التي يجلبها المزيد من التنسيق. ويجب أن يرافق ذلك دعم قوي وملمس لدور المنسق المقيم على نطاق المنظومة في العمل على ترويج دعوة موحدة ومقنعة للبرنامج الإنمائي الدولي بكامله على المستوى القطري.

٩٩ - وقد شكل قرار الجمعية العامة (٢٥٠/٥٩) بشأن آخر الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، من خلال توسيع نطاق تلك الاستعراضات وربط التوصيات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية وتنسيقها مع الجهود الرامية إلى الدفع بمتابعة إعلان الألفية والمؤتمرات العالمية قدما، مساهمة ذات دلالة خاصة في رسم خريطة الطريق نحو التعاون الإنمائي للمنظومة. ومما له دلالة خاصة في هذا الصدد دعوة الجمعية العامة إلى المشاركة النشيطة لمجموعة أوسع من مؤسسات الأمم المتحدة في عمليات التقييم القطري المشترك وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لكي تعزز أهمية تلك العمليات في الدفع ببرنامج التنمية الكلي قدما. كذلك يحث القرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على زيادة مساهمته في تعزيز اتساق الأنشطة التنفيذية للمنظومة وتعزيز فعالية التعاون الإنمائي وآثاره بوجه عام، بما في ذلك ما يتعلق بطرائق التمويل. وينبغي أن يكون الدور الأوضح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال توجيه عمل الآليات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات التي تحكم الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من مجهود الإصلاح المتواصل. وينبغي أيضا أن يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكانا لإشراك الجهات الفاعلة الأخرى التي تقوم بأنشطة تنفيذية على المستوى القطري في الجهود الرامية إلى جعل التعاون الإنمائي وسيلة أكثر فعالية وغائية في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

باء - على المستوى الحكومي الدولي

١٠٠ - يظهر نظام الإبلاغ القائم حاليا عن التقدم المحرز في السعي إلى تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية ورصدها نمجا مجزءا وأحيانا متداخلا. وفي الوقت الحاضر، يتم رصد وتقييم خطة التنمية من خلال عدد من المسارات التي ليست متكاملة بشكل وثيق. يضطلع الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم استعراضات سنوية لتنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم باستعراضات مواضيعية لتنفيذ نتائج المؤتمرات اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمجلس نفسه مكلف بولاية الترويج لنهج متكامل ومنسق لمتابعة

المؤتمر من منظور مواضيعي. كما يعالج استعراضات مؤتمرات خاصة من قبيل برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. وليست هناك عملية استعراض شاملة تقدم صورة كاملة عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية.

١٠١ - ويؤثر انعدام استعراض شامل كهذا على القدرة على ترجمة العمل التنظيمي للمنظومة إلى سياسات على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويسود أيضا نهج قطاعي داخل الحكومات الوطنية في التعامل مع القضايا الإنمائية، وهو واضح في مناقشات ومداولات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانة الفنية والإقليمية والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والهيئات الإدارية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذلك يعوق قدرة المنظومة على الدفع قدما بالأبعاد المختلفة لخطة التنمية بطريقة شاملة وتقوم على الدعم المتبادل.

١٠٢ - وسيلزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانة الفنية أن تكرر الاتساق المواضيعي في عملها. ويمكنها أن تنظم وتنسق عملها حسب مواضيع واسعة تشكل، مجتمعة، عناصر خطة الأمم المتحدة للتنمية. ويمكن توسيع نهج مشابه ليشمل عمل اللجان الإقليمية. فلكل من اللجان الفنية والإقليمية للمجلس دور هام تضطلع به لا فيما يتعلق بالإبلاغ فحسب وإنما كذلك فيما يتعلق بالدفع بمساهماتها التحليلية والسياسية نحو التنفيذ الفعلي.

١٠٣ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي العالمي، يحظى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بفضل اتساع ولايته وقدرته على الدعوة إلى الانعقاد ونهجه الاستيعابي في اضطلاعهم بمسؤولياته، بموقع جيد على نحو خاص ليكون أرضية حيث يمكن انطلاقا منها موامة العديد من عمليات التقييم الجارية ويمكن رصد التقدم الإجمالي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية بطريقة منهجية وشاملة. ويمكن لاستعراضات الأقران للإجراءات المتخذة من قبل البلدان المتقدمة والنامية للوفاء بالتزاماتها، استنادا إلى المدخلات الملائمة من اللجان الإقليمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، أن تشكل الأساس لأداء المجلس لتلك المهمة الأساسية.

١٠٤ - وتمثل إحدى المهام الأساسية ذات الصلة في توحيد جهود التعاون الإنمائي لزيادة مساهمة هذه الجهود إلى أقصى حد في الدفع قدما بخطة الأمم المتحدة للتنمية. بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويتم أداء تلك المهمة الأساسية حاليا بطريقة مجزأة أيضا النهج المتبع يتجه في غالب الأحيان، نحو العملية أكثر منه إلى النتيجة. وثمة أيضا حاجة إلى تعزيز فعالية واتساق الدعم الذي يقدمه التعاون الإنمائي لبناء القدرة والمؤسسات سعيا إلى تحقيق خطة التنمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال منتدى يجمع واضعي السياسات المعنيين من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وكل المؤسسات الإنمائية ذات الصلة - مؤسسات منظومة

الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - من أجل تحديد أولويات وتوجيهات سياسية لتنفيذ خطة التنمية. وينبغي أن يفضي هذا المنتدى إلى إجراء تقييم متواصل لأثر سياسات واستراتيجيات وإجراءات التنفيذ، ويعمل على توليد أفكار جديدة إيجابية بشأن أكثر البيئات - الوطنية والدولية - مواتية للتنمية، بما في ذلك التمويل. وبجمع الجهات الفاعلة الوطنية والمؤسسات الدولية التي لا تتفاعل عادة فيما بينها، يمكن أن يساعد المنتدى على الدفع قدماً بالنهج المتعددة القطاعات وعلى توسيع الشراكات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تستند نتائجه إلى عمل مجالس إدارة الكيانات التنفيذية للأمم المتحدة وأجزاء أخرى ذات صلة من المنظومة والجماعة الإنمائية الأوسع، وأن تشرى هذا العمل بدورها.

١٠٥ - وفي هاتين المهمتين المترابطتين بوضوح، أصبح إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق داخل المنظومة، لا على مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين المشترك بين الأمانات فحسب، بل ولدى الهيئات الحكومية الدولية كذلك، أساسياً على نحو متزايد. وتمثل إحدى إمكانيات تحقيق تلك الغاية في تنظيم اجتماعات دورية، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمكاتب مجالس إدارة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحديد سياسات متسقة وتنسيق أعمال الرصد والتقييم بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وليس من شأن ذلك أن يحل محل الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي تتعزز فعاليته بإطراد والذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد بل من شأنه أن يضيف إليه.

١٠٦ - وإضافة إلى هذه المناسبات الدورية للحوار، ثمة إحساس متزايد بالحاجة في هذا العالم المترابط والمتواصل إلى استجابات تأتي في حينها وتكون فعالة أمام التحديات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، بمجرد وحين وقوعها. وينبغي أن يكون المجلس قادراً على الاجتماع بمستوى ملائم وفي حينه، كلما تطلب الأمر، من أجل معالجة القضايا والتطورات التي تترتب عليها مضاعفات كبرى فورية ومحتملة على التنمية، وإعطاء زخم وتوجه للجهود الرامية إلى مواجهة الأزمات وتجاوزها واستحداث التقدم. وينبغي أن يركز ذلك على حالات الطوارئ، لكن ينبغي كذلك أن يشمل قدرة المجلس على المساعدة في توجيه القرارات في المنتديات الأخرى ذات الصلة نحو تعزيز خطة التنمية.

١٠٧ - تستند الملاحظات أعلاه والتوصيات أدناه إلى رؤية وزخم توصيات الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن،

وحقوق الإنسان للجميع“. فهي تضع تحت رعاية المجلس مكونات/عناصر ترتيبات مؤسسية جديدة يمكنها أن تعمل على التوصل إلى رؤية أشمل لقضايا التنمية وحلها؛ وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية والأهداف الإنمائية للألفية؛ وضمان زيادة دعم هذه الاستراتيجيات إلى الحد الأقصى.

١٠٨ - وبالرغم من أن بعض المهام الموجزة أعلاه يمكن السعي إلى تحقيقها بإجراء تعديلات في مستوى المشاركة والأداء الحالي للمجلس، فإن مهام أخرى قد تتطلب إعادة النظر بصورة أساسية في هياكل ومناهج العمل الحالية للمجلس. وينبغي أن تكون رسالة المجلس بشأن انفتاحه واستعداده للتأثير في التغييرات اللازمة لزيادة مساهمته في تحقيق تقدم متسق ومطرد في تعزيز خطة الأمم المتحدة للتنمية جزءاً لا يتجزأ من مساهمة المجلس في التوصل إلى نتيجة فعالة لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

جيم - التوصيات

١٠٩ - يوصى بما يلي:

- ينبغي أن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترتيبات من شأنها أن تمكنه من إبقاء التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية قيد استعراض دائم، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، بغية تعزيز قدرة المنظومة على الرصد والتقييم الشاملين لتنفيذ الخطة، وتشجيع اتباع سياسات واستراتيجيات فعالة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. ولهذا الغايات، ينبغي أن ينظم المجلس استعراضات الأقران للتقدم المحرز، بالاعتماد على لجانه الفنية وغيرها، وخاصة اللجان الإقليمية والمؤسسات الدولية الأخرى.
- ينبغي أن يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا ملائما يكون بمثابة منتدى للتعاون الإنمائي، حيث يمكن استعراض الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية للتعاون الإنمائي وحيث يمكن توجيه الإرشاد السياسي المقدم نحو زيادة مساهمته إلى أقصى حد في السعي إلى تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن تحويل اجتماع أو جزء موجود من المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة كل سنتين إلى منتدى من هذا القبيل.
- على المجلس أن يشكل المكان الملائم للسعي إلى حوار سياسي دائم داخل المنظومة يشترك فيه رؤساء مجالس الإدارات الحكومية الدولية للصناديق والبرامج وكذا

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية. وينبغي أن تؤدي الاجتماعات الدورية لمجلس إدارة المؤسسات الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها والتعاون بشأنها وإلى المساهمة في إجراء رصد وتقييم شاملين للتقدم نحو تحقيق برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

- ينبغي أن يعقد المجلس اجتماعات في الوقت الملائم لتحديد استجابات منسقة للكوارث الطبيعية وغيرها من الأخطار الفعلية أو الوشيكة التي تهدد التنمية؛ وأن مساهماته في حينها أو يعالج ما يحدث في منتديات أخرى من تطورات تترتب عليها آثار كبرى على تحقيق الأهداف الإنمائية.

رابعا - مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر

١١٠ - كما ذكر في تقرير الأمين العام لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر "تتمثل المهمة العاجلة في عام ٢٠٠٥ في التنفيذ الكامل للالتزامات التي صدرت بالفعل، وفي التفعيل الحقيقي للإطار الموضوع"^(٦). فمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر يشكل فرصة فريدة لضمان تجديد تأكيد إطار شامل يشمل خطة الأمم المتحدة للتنمية واعتماده على أعلى المستويات ودعمه بالتزامات ملموسة لتنفيذه.

١١١ - فالتحدي الذي يواجه الجزء الرفيع المستوى هو المساهمة في تحقيق نتيجة طموحة لمؤتمر القمة تستند إلى نتائج استعراضات ١٠ سنوات لمؤتمرات بيجين والقاهرة وكوبنهاغن جرت في وقت سابق من هذه السنة. ولهذا الغاية، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعم العناصر الجوهرية في خطة التنمية التي انبثقت عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وعليه أيضا أن يحدد الأعمال الخاصة المطلوبة من الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ البرنامج. ويمكن للمجلس، بفضل ذلك، أن يقدم مساهمة هامة في تهيئة الأرضية لتحقيق نتائج جريئة ورؤيوية لمؤتمر القمة من شأنها أن تتضمن "اتفاقا على عمل تسهم فيه جميع البلدان، ويحكم عليها من خلاله"^(٦).

الحواشي

- (١) انظر A/59/2005، الفقرة ٣٠.
- (٢) هنا لا ينظر إلى القضاء على الفقر باعتباره هدفا منفردا، بل ينظر إليه في كل مظهره وفي مدى ارتباطه بقضايا التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية وما إلى ذلك. والهدف هو الترويج لرؤية لهذه الأهداف والغايات تكون أكثر تكاملا.
- (٣) المؤتمر الدولي المعني بالتغذية (١٩٩٢)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢)؛ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢)؛ واستعراضات ٥ و ١٠ سنوات على النحو الجاري به العمل.
- (٤) A/59/98-E/2004/79.
- (٥) انظر الاستعراض الشامل لتنفيذ إعلان الألفية لسنة ٢٠٠٥: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.
- (٦) انظر A/59/2005، الفقرة ٧٢.